جُمْهُورِيَّة الْعِرَاقِ

ديوانُ الوقفِ الشِيعي

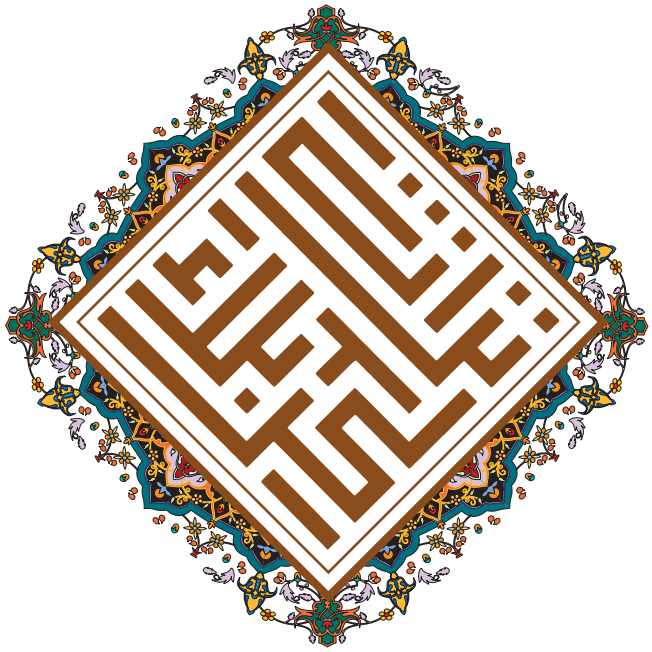

مَجَلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

تُعْنى بِالتُراث الكَربَلائي

مُجَازَةٌ مِنْ وزَارَةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةٌ لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسيّة المقدّسة

قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة

مركز تراث كربلاء

السنة السابعة/ المجلَّد السابع/ العددان الثالث والرابع (٢٥-٢٦)

شهر ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/ كانون الأول ٢٠٢٠م

أبحاث صرفيَّة ونحويَّة في صفوة الصّفات في شرح دعاء السّمات للشيخ الكفعميّ (رحمه الله) (ت٩٠٥هـ) قراءة في المباني والمعاني من البنية إلى التَّركيب

Morphological and Syntactic Issues in "Safwat Al-Sifat fi Sharh Dua' Al-Simat" For Sheikh Al-Kaf'ami (Died 905 hijri): A Reading in Forms and Meanings

أ.م.د. عِماد جبّار كاظم

جامعة واسط - كُلِّيَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة

Asst. Prof. Dr. Imad Jabbar Kadhim

College of Education for Human Sciences

University of Wasit

السنة السابعة/المجلد السابع/العدد الثالث والرابع (٢٥-٢٦)
شهر ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/كانون الأول ٢٠٢٠م

الملخَّص:

ترتقي المستويات اللُّغويَّة سلميّات ينعقد عليها توصيف عوالم من المبنى والمعنى والدَّلالة، تبدأ من الجزء في بنيةٍ إلى الكُلّ في تركيب، تضبطها قواعد ومبادئ يستند إليها الوصف والتَّحليل الصّرفيّ النَّحويّ؛ ليحكم بدوره النِّهائيّ حين النَّظر على استقامة النَّصّ أو الإحالة، وهي معايير تؤسِّس لنفسها نظمًا خاصَّة تندرج تحت النِّظام اللُّغويّ العام، لا يكون لوصفه سمةٌ إلا بها في جدل دائر، قد أخذ معياره اللِّسانيّ من الكلام، ليكون حكمًا عليه يُرَدُّ إليه حين الإحالة، ويُقاس عليه عند الاقتراح والبناء للأصالة.

وقد استند الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله إلى أُسس لغويَّة: صرفيَّة ونحويَّة في شرحه لـ(دعاء السِّمات) جعل النَّصّ الدُّعائيّ فيها محورَ حركتها ونشاطها المعرفيّ المرجعيّ، ليكشف بها عن مبانٍ ومعانٍ، ساق النَّصّ عليها علاماتهِ وعلاقاته في نسيج خاصّ، مكوَّنًا منهلًا تستقي منه اللُّغةُ خصائصَها وسماتِها، وتنعقد عليه مبادئها وقوانينها.

الكلمات المفتاحية: صفوة الصفات، دعاء السمات، الكفعميّ، المباني والمعاني، أبحاث صرفية ونحوية.

Abstract

Linguistic levels are hierarchically built and co-built to justify several worlds of forms, meanings, and functions, starting with the ‘’part’’ in form to the ‘’whole’’ in structure, and patterned due to rules and principles that facilitate morpho-syntactic description. Then, these are utilized when deciding upon the textuality of a text with its linguistic co-reference, which is still disputable in terms of speech authority.

Sheikh Al-Kaf’ami exploits ‘’Dua’ Al-Simat’’ on morpho-syntactic bases in his attempt to discover the forms, meanings, and functions in the context of this supplication, depending on the co-relations and signs encompassed in the text under study.

Key Words: Safwat Al-Sifat, Dua’ Al-Simat, Al-Kaf’ami, Forms and Meanings, Morphological and Syntactic Issues.

المقدِّمة

الحمدُ لله الأوَّل قبل الإنشاء، والآخر بعد فناء الأشياء، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد وآله الطَّاهرين النَّجباء.

أمّا بعد،...

فتجري اللُّغة على نظمٍ خاصَّة، تقوِّم مساراتها سلسلة عقديَّة اتفاقيَّة تفترض جدلًا انسباقات، ثُمَّ تُعَقْلن في مبادئ وضوابط وقواعد تمثِّل لها معايير وقواعد في التَّوجيه والتَّفسير؛ لردّ الشّارد والنَّادر والشَّاذ إلى مقاييسها على مستوى البنية والتَّركيب والدَّلالة، حتَّى عُدَّت هذه المقاييس اللُّغةَ نفسها؛ بوصفها جهازًا مفاهيميًّا تعود هي إليه نفسها حين الاختلاف؛ لتصحيح ما انحرف منها، وتردّه إلى الاستقامة والصَّواب.

ولا شكَّ في أنَّ اعتماد هذه النَّظم؛ بوصفها مقدِّمات في تحليل الحدث اللُّغويّ، سواء أكان جملة أم نصًّا يكشف عن مجالين: الأوَّل: قدرة الذَّات الشَّارحة، بما يحوزه من ثقافة ويمتلكه من مرجعيَّات لغويَّة صرفيَّة ونحويَّة، والثاني: قيمة النَّصّ المشرَّح الَّذي يتكوَّن بها، في دائرة الإرسال، وكلٌّ منهما يتفاعل مع الآخر في قراءة النَّصّ ورَصْد ما فيه من دلالات قطعيَّة، أو احتماليَّة.

وقد بدا لي وأنا أتصفّح كتاب «صفوة الصِّفات في شرح دعاء السِّمات» للشيخ الكفعميّ إبراهيم بن علي بن الحسن (ت٩٠٥هـ)، (رحمهم الله)، كيف أنَّه كان يعتمد على جملة من المرجعيَّات اللُّغويَّة الصَّرفيَّة والنَّحويَّة، فعقدت نيتي بعزمٍ على تقديم قراءة لرصد ما كان يستند إليه من تلك المعايير والمفاهيم الإجرائيَّة في التَّوضيح والشَّرح والتَّفسير، ورسمتُ لهذه القراءة طريقة نظر في

مبحثين، وخاتمة: الأوَّل منهما في المباني الصَّرفيَّة، والمبحث الثاني في المعاني النَّحويَّة، أمَّا الخاتمة، فقد وضعت فيها أهمّ النَّتائج التي توصَّلت إليها مبادئُ التَّحليل، والنَّظر والمقاربات.

هذا، واللهَ تعالى أسألُ أن يوفقني إلى الصَّواب والسَّداد، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين.

السنة السابعة/المجلد السابع/العددان الثالث والرابع (٢٥-٢٦)
شهر ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/كانون الأول ٢٠٢٠م

توطئة في ثقافة المنهج والإجراء

أولًا: جدليّة العلاقة بين المباني والمعاني

لم تكن منظومة العلوم اللُّغويَّة تنزع إلى الإفراد والاختصاص دراسةً موضوعيَّة إجرائيَّة، إلا وكانت مطرّزةً بمستوى من الاحتراز في التَّقعيد والضَّبط؛ لإدراك حلقات سلسلة الظَّاهرة اللُّغويَّة: النَّصّ، وبيان أنَّها منظومة متكاملة في مستوياتها تتداخل فيها المفاهيم والإجراءات، وقد بدا هذا التَّوصيف الشُّموليّ فيها واضحًا، فقراءة مقدِّمات كتبهم[1]، لا تنفكُّ تشرع، لتكون منهجيَّة تفاعليَّة وتعاضديَّة في الوصف والتَّحليل والإعراب، فالمدوَّنة النَّحويَّة الأولى مثلًا، قائمة على توصيف مقدِّمات أصوليَّة منها صرفيَّة، تؤسّس لمبان، تردف المجال النَّحويّ، لإنشاء علاقات وصناعة أبواب بفصائل وقيود وشروط؛ للاحتراز، منعَ التَّداخل المفاهيميّ في الحدود؛ إدراكَ التَّكامل الوظيفيّ والاستعماليّ؛ لأنَّه أعني: المستوى النَّحويّ يمثِّل العقل النَّظميّ الذي تسلسل فيه المباني؛ لتوثيق القواعد في التَّراكيب والمعاني والمقاصد.

ولعلَّ هذا الإجراء يمثِّل مستوى من المعرفة التَّراكميَّة، والإدراك العالي للحاجة إلى قانون بمنهج كمقدِّمة وشريعة لمدار كُلِّيّ أعمّ وأكبر في التَّوصيف اللُّغويّ، وهو ما نجده ماثلًا عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) مثلًا عندما عقد عنوان «علم التَّصريف والحاجة إليه»، قال: «هذا القبيل من العلم أعني: التَّصريف يحتاج إليه جميع أهل العربيَّة أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنَّه ميزان العربيَّة، وبه تُعرَف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللُّغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك

إلّا من طريق التَّصريف؛...»[٢].

ليأتي، من بعدُ، على بيان علاقة كلّ مستوى من هذه المستويات: «التَّصريف والاشتقاق والنَّحو واللُّغة»، في قول: «ينبغي أن يعلم أنَّ بين التَّصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا، واتّصالًا شديدًا؛ لأنَّ التَّصريف إنَّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتى،... وكذلك الاشتقاق أيضًا، ألا ترى أنَّك تجيء إلى الضَّرب الذي هو المصدر فتشتقّ منه الماضي، فتقول: «ضَرَبَ»، ثُمَّ تشتق منه المضارع، فتقول: «يضرب»، ثم تقول في اسم الفاعل: «ضارب»، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة... فمن هاهنا تقاربًا واشتبكًا، إلا أنَّ التَّصريف وسيطة بين النَّحو واللُّغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللُّغة من التَّصريف. كما أنَّ التَّصريف أقرب إلى النَّحو من الاشتقاق، يدلُّك على ذلك أنَّك لا تكاد تجد كتابًا في النَّحو إلا والتَّصريف في آخره،... فالتَّصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنَّحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة،...»[٣].

وهو إجراء اتُّخِذَ سياقه سنةً في الرّسوم الصَّرفيَّة والنَّحويَّة من تقديم معرفة تجريديَّة بالأحكام الخاصّة بالكلم، تتبعها معرفة أخرى بالأحكام المؤتلفة منها. ولهذا نجد ابن عصفور(٦٦٩هـ)، في «ذكر تبيّن أحكام الكلم»، يقول: «اعلم أنَّ الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها،... وأحكام في تركيبها وهي نوعان: إعرابيَّة، وغير إعرابيَّة»[٤].

ومثله ما قاله أبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) في مقدِّمة «الارتشاف»، مع كيفيَّة حصره «في جملتين: الأولى في أحكام الكلم قبل التَّركيب. والثانية: في أحكامها حال التَّركيب». ثُمّ قال: «وربَّما انجر بعض من أحكام هذه مع أحكام أخرى،...»[٥].

وقد تبدو من هذا المنجز قِيمٌ منهجيَّة انسحبت فاعليتها إلى قراءات نقديَّة في فكر الدَّرس اللِّسانيّ الحديث، ليشتمل بدوره على أنظمة في حدود النِّظام اللُّغويّ، ويكون الوصف فيه منطلقًا بمستويات من المبنى الدّاعم إلى المعنى التَّاليفيّ، في النِّظامين: الصّرفيّ والنَّحويّ[٦]، والغرض في كلٍّ هو تحليل النَّصّ واعرابه[٧].

ثانيًا: المنهج الصَّرفيّ والنَّحويّ عند الشّيخ الكفعميّ

بدهي القول: إنَّ كتاب «صفوة الصِّفات»، ليس كتابًا صرفيًّا أو نحويًّا، وإنَّما هو شرح لـ«دعاء السِّمات»، انتهج فيه الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله جملة من المرجعيَّات، منها: الصَّرفيَّة والنَّحويَّة موضوع الدَّرس؛ لتكشف مبانيه، وتبيِّن معانيه، وتوضِّح أساليبه. وعلى الرغم من ذلك يمكن لنا أن نجلي استراتيجيَّة الوصف الصَّرفيّ والنَّحويّ عند الشَّيخ الكفعميّ كمعتمد في الشَّرح، أو مستند في البيان والإيضاح والتَّحليل النَّصِّيّ، بثلَّة من الإجراءات، منها: توثيق المباني والمعاني بشاهد قرآني، أو حديثيّ، أو فنّي شعريّ، وهو إجراء اعتاد عليه رحمه الله في مجمل الشَّرح، ومنها: الاحتكام إلى المعنى والدَّلالة. ومنها: الاستناد إلى نظريَّة الأصل والفرع، والقياس على المتقدِّم في المباني. ومنها: لمح الأصل. ومنها: ما نقله من أقوال وآراء عن علماء العربيَّة وما اعتمد عليه من المصادر، مثل: سيبويه، والأخفش، وابن قتيبة، والفراء، والأصمعي، والأزهريّ، والحريريّ، وغيرهم، ممَّا سنذكره في تمام رصده، ومنهجه في النَّقل والاعتماد.

وللبيان مبدأً نذكر بعضًا ممَّا نحن فيه على نحو ما يأتي:

ففي الاحتكام إلى نظرية الأصل والفرع ما نجده في كلام له رحمه الله في شرح: «قوله: (وَجَعَلْتَ الشَّمْسَ ضِيآءً، وَخَلَقْتَ بِهَا الْقَمَرَ وَجَعَلْتَ الْقَمَرَ نُورًا)». قال:

«القمران: الشمس والقمر. إنْ قلتَ: وزن قَمَر على فَعَل والشّمس على فَعْل وساكن العين أخف من متحركها، فَلِمَ غُلِّبَ الثقيل على الخفيف؟ قلتُ: إنَّ القمرَ مذكَّر والشَّمس مؤنَّثة، وإذا اجتمعا غلبَ المذكَّر المؤنَّث؛ لأنَّ المذكَّر هو الأصل، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾[٨] ذكّر لأنَّه أراد أباه وخالته»[٩].

وكذلك اعتماده على ما قاله رحمه الله: «قال الحريري في دُرّة الغواص: والأصل في مباني الأفاعيل ملاحظة المعاني التي تتميَّز باختلاف صيغ الأمثلة...»[١٠].

وفي البناء والتَّوجيه على قاعدة، مثلًا، قال رحمه الله: «قال ابن قتيبة: إذا توالت الضمتان في حرف كان لك أن تخفِّف وتثقّل مثل: رُسُل، ورُسْل. قلتُ: وكذا فُعُل وفُعْل، وشُغُل وشُغْل، وسُحُب وسُحْب، وعُسُر وعُسْر، ويُسُر ويُسْر. وبُهُم وبُهْم، ونحوها فيما جاء على فُعُل وفُعْل»[١١].

وفي لمح الأصل قوله رحمه الله: «لإجرائهِ مجرى المصدر»[١٢].

وفي مرجعيَّات أخرى في التَّنبيه على خطأ في الاشتقاق، قال: «في كتاب الحماسة: قال ابن عباس إنما سمي آدم عليه السلام إنسانًا؛ لأنَّه عهد إليه، فنسي، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ﴾[١٣]، واحتذى أبو تمام قول ابن عباس، فقال:

لا تنسينَّ تلك العهود فإنَّما سمّيت إنسانًا لأنَّك ناسي

قلتُ: في كتاب كيمياء الإشراق أنكر ذلك، وقال: إنَّ في طبيعة الإنسان المؤانسة مع بني نوعه، ولذلك سمي إنسانًا، ومن قال: «سُميت إنسانًا لأنَّك ناسي» ظنَّ أنَّه مشتقّ من النِّسيان، فقد أخطأ. وفي سرائر ابن إدريس: الإنسان جنس يقع على الذكر والأنثى، بغير خلاف، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[١٤]، ولم يرِد تعالى الذكور من دون الإناث»[١٥].

كـلّ هـذه الإجــراءات إنَّـما هي مجـالات من شريعة اتّخـذ منها الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله سلوكًا ومنهجًا في التَّشريح والتَّوضيح، سواء أللنّصّ الدُّعائيّ، أم للنُّصوص التي تساند إيضاح النَّصّ الدُّعائيّ، وهي النُّصوص الدِّينيَّة، أو الفنِّيَّة.

المبحث الأوَّل
في المباني الصَّرفيَّة

في الميزان الصَّرفيّ

يكمن في الميزان الصَّرفيّ مستوى عالٍ في النَّظر والتَّجريد المعرفيّ؛ إذ يمثِّل أعني: الميزان الصَّرفيّ، برامج تخطيطيَّة لبنية الكَلِم العربيَّة، ومقاييس لأحكامها وبيان أصولها، وما فيها من زوائد، ثُمَّ تصنيفها الرأسيّ الصَّرفيّ، وتحوّلاتها التَّصريفيَّة. ولقد اعتمد الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله كثيرًا في شرح النَّصّ على أصول هذه المقاييس الإجرائيَّة، في رصد مباني الأسماء والأفعال وبيانها، وذلك على نحو ما يأتي:

في أبنية الأسماء

فَعَل وفَعْل: قال رحمه الله: «وزن قَمَر على فَعَل، والشَّمس على فَعْل...»(١٦).

فَعْل: قال رحمه الله: «رجل عَدْل، وقوم عَدْل وعُدول، أيضًا، وامرأة عَدْل، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكَّر والمؤنَّث»(١٧).

فُعْل وفُعُل: قال رحمه الله: «قال ابن قتيبة: إذا توالت الضّمتان في حرف كان لك أن تخفِّف وتثقّل مثل: رُسُل، ورُسْل. قلتُ: وكذا فُعُل وفُعْل، وشُغُل وشُغْل، وسُحُب وسُحْب، وعُسُر وعُسْر، ويُسُر ويُسْر. وبُهُم وبُهْم، ونحوها فيما جاء على فُعُل وفُعْل»(١٨).

فَعْل وفُعْل: قال رحمه الله: «قال ابن قتيبة في أدبه: الضَّرّ والضُّر لغتان، وكذا سَم الخياط وسُمُّه، وسَمُّ الحية وسُمُّها، وعَقْر الدَّار، وعُقْرها، والسَحْر والسُحْر

للرِّئَة، والضَّعْف والضُّعف، وسامه الخَسْف والخُسْف، والمَدْق الذي بلغت به، والشَّهْد والشُّهْد العسل في شمعه، ونحو ذلك مما جاء على فَعْل وفُعْل»[١٩].

فعُّول: قال رحمه الله: «وكلُّ اسم على فَعُّول مفتوح الأوَّل إلا سُبُّوح قُدُّوس زُرُّوع، فإنَّ الضَّم فيها أكثر»[٢٠].

فَعْلاء: قال رحمه الله: «قال ابن خالويه، في كتاب» ليس في كلام العرب صِفة على فَعْلاء، إلا طُور سَيْنَاء»[٢١].

فُعْلان: قال رحمه الله: في «سُلْطان» من قوله: (**وَبِسُلْطانِكَ الَّذي عُرِفَتْ لَكَ بِهِ الْغَلَبَةُ دَهْرَ الدُّهُورِ**). والسُّلْطان: مأخوذ من السَلاطة، وهي القهر، وهو فُعْلان يُذكّر ويُؤنَّث ويجمع. والسُّلْطان أيضًا: الحُجَّة والبرهان، وهو المعنى هنا، ولا يُجمع؛ لإجرائهِ مجرى المصدر»[٢٢].

في معاني الأبنية

للأبنية معانٍ ترشد إليها بنية التَّجريد وأصول الهيأة، وقد تتحقّق معان أُخَر بالزِّيادة[٢٣]، فضلًا عن ذاتها، فهي بين ذات مجرَّدة تدلّ على معنًى عام يتحدَّد بالنَّظم، وزيادة تدلّ على معانٍ أُخَر، مرصودة في توظيفها السِّياقيّ، ولقد لاحظ الشَّيخ الكفعميّ أنَّ لتلك المباني معاني متعدِّدةً، إذ رصد منها ما يأتي:

فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ: في «قوله: (**الَّذي إذا دُعيتَ بِهِ عَلى مَغالِقِ اَبْوابِ السَّمآءِ لِلْفَتْحِ بِالرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ، وَإذا دُعيتَ بِهِ عَلى مَضآئِقِ اَبْوابِ الْاَرْضِ لِلْفَرَجِ انْفَرَجَتْ**)».

قال رحمه الله: «الإغلاق مصدر أغلق الباب، ومن يغلق، والغَلْق بالسكون اسم فيه... وأغلقت الباب لا غلقته، قال الجوهري: إلا في لغة رديَّة متروكة. قلتُ: الأقسام هنا ثلاثة: الأوَّل: ما يجوز فيه فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ باتفاق المعنى،

مثل: هديت وأهديت، لاق[٢٤] الدّواة وألاقها، ضاء القمر وأضاء، وأمثلة ذلك كثيرة ذكر ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب في هذا المعنى ما يستغرق بياض القائمة. الثاني: ما يجوز في أفْعل حَسبُ، مثل: أغلقت الباب وأقفلته وأعقدت العسل، وأغليت الماء، لا غلقت، وقفلت وعقدت وغليت. ذكره ابن الجوزي في تقويه[٢٥]، قال: ومن ذلك مَشَيْتُ حتى أعييتُ لا عييت، وإنَّما يقال: عييت فيما يلتبس عليك فلا يدري ما وجهه. الثالث: ما يجوز فيه فعلتُ حسبُ، مثل: سقيتُ أمَّا وأسقيت فبمعنى أشرفت، وسقيت لا أسقيتُ إلا أن تريد تسقي الأرض، قال الجوهري: تقول: سقيتُه لسقيه وأسقيتُ لأرضه. وفي الدُّعاء: (وأمرضت وشفيت، وأطعمتَ وسقيت)»[٢٦].

أَفْعَلَ، وفعَّلَ: ثُمَّ قال رحمه الله: «وتأتي فعَّلت وقفلتُ بمعنى أفعلتُ، إذا أردت تكثير العمل والمبالغة، مثل: أغلقت، وغلَّقْتُ، وأقفلتُ وقفلتُ، وأقفل الباب، وقفَّل الأبواب، مثل: أغلق، وغلَّقَ»[٢٧].

فَعَل وفَعَّلَ: قال رحمه الله في: «قوله: (وَيَوْمَ فَرَقْتَ لِبَنِي إِسْرآئِيلَ الْبَحْرَ)»: «قال المطرِّزي: يُقال: «فرَق بين الشَّيئين وفرَّق بين الأشياء، وقال الأزهري: يُقال: فَرَقت بين الكلام أفرُق بالضَّم والتَّخفيف، وفرَّقْت بين الأجسام أُفَرِّق بالكسر والتَّشديد. قال: وقول النَّبي صلى الله عليه وآله: «البيعان بالخيار ما لم يتفرَّقا» بالأبدان؛ لأنَّه يُقال: فرَّقت بينهما فتفرَقا. قال المطرِّزي: ومن هذا ذكر الخطابيّ أنَّ الافتراق بالكلام والتَّفرُّق بالأجسام؛ لأنَّه يُقال: فرقتُه فافترق، وفَرَّقته فتفرَّق»[٢٨].

فَعَلان وفَعْلان: قال رحمه الله في «قوله: (جريانها) هو بنصب الراء، وإسكانها وهمٌ: قال الشَّيخ عبد الواحد بن زكريا في باب تصريفه: فَعَلان: يجيء في التحرّك والفَلَق، نحو النَّزَوان والقَفَران والخذلان، والغَليان والغَيَبان والخَطَران. وفي

أدب الكاتب: أنَّ كلّ اسم على فَعَلان فمعناه الحركة والاضطراب، نحو ضربان والغليان ومثله كتب وقد شذّ فيه بشيء فقالوا لموات الأرض: المَوَتان والمَيَلان، مصدر في عنقه مَيَل، وهو بالتحريك ما كان خلقه وليس هما من الحركة في شيء». ثُمَّ قال الشَّيخ رحمه الله: «وأمَّا فَعْلان فيأتي كثيرًا في الجوع والعطش، وما قاربهما مثل: عَطْشان، وغرثان، وعَلْهان، لشديد الجوع والحرص على الطَّعام»[٢٩].

التَّداخل الدّلالي بين المباني

قد تتوارد بعض الصَّيغ، فتقع إحداها محلَّ أخرى؛ والغرض تشخيص ما في الحضور من مبنى، لمعنًى مقصود ما في الغياب في مبنى آخر، ولقد لاحظ الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله ذلك التَّوظيف على نحو ما يأتي:

فَعْل بمعنى **مَفْعُول**، في: (**وَبِنُورِ وَجْهِكَ الَّذي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسى صَعِقًا**)». قال رحمه الله: «معنى: (فجعلته دكًّا) أي مدكوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول»[٣٠].

فعَّل بمعنى **أَفْعل**، قال رحمه الله: «التَّنوُّر: مصدر نوَّر الصَّبح، بمعنى أنار، أي: أضاء»[٣١].

أَفْعَل بمعنى **فَيْعِل**، قال رحمه الله: «وأنار الشَّيء وأنار واستنار، ونوَّر إذا وضح. وفي صفته صلى الله عليه وآله: «أنور المتجرّد» والعرب تقول للحسن المشرق اللون: أَنْوَر، معناه إذا تجرَّد من ثيابه كان أَنور ملاء العين. وأرادَ بالأنور النَّيِّر فوضع أَفْعَل في موضع [فَيْعِل][٣٢]، كما في قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾[٣٣]. أي: هيِّن عليه»[٣٤].

فَعْل مصدر أُقِيمَ مقام الأصل، قال رحمه الله: «العَدل: من أسمائه تعالى، أي: ذو عدل، وهو مصدر أقيم مقام الأصل ووصف به تعالى للمبالغة لكثرة عدله.

والعدل: هو الذي لا يجور في الحكم»[٣٥].

في أبنية المصادر

يتّصف مفهوم المصدر في المدوَّنة الصَّرفيَّة[٣٦]، بكونه حدثًا مجـرَّدًا من الأشخاص والزَّمان والمكان، وهو بهذا يختلف عن الفعل، لأنَّ الأخير يُقرن بزمن، مع نظرة اختلاف بين علماء العربيَّة، في أيّهما يُؤخذ من الآخر بالاشتقاق، فالبصريُّون على أنَّ المصدر أصل، والفعل مشتقّ منه، أمَّا الكوفيُّون، فعلى أنَّ الفعل أصل المشتقّات وليس الاسم، ولكلٍّ منهما أدلَّته الخاصَّة[٣٧].

وقد يبدو من قراءة المحدثين إجراء لأصل آخر، يخالف كلًّا من مذهب البصريّين والكوفيِّين، وهو «أنَّ المادَّة من الصَّوامت هي أصل الاشتقاق، وهي التي يشتقّ منها المصدر والفعل، بأنواعه وسائر المشتقّات،...»[٣٨]. وعلى أيٍّ، فهو، أعني: المصدر، على ثلاثة أنواع: قياسيّ أصليّ صريح، وسماعي، وصناعيّ، وعلى توصيفه «مصدر المرة» تارةً، و«مصدر الهيأة» في أخرى، ولكلّ من هذه الأنواع أوزان وهيئات قياسيَّة وسماعيَّة مخصوصة[٣٩].

وفي «صفوة الصِّفات» يجري توصيف المصدر بنحو إجرائيّ يقيم عليه الشَّيخ الكفعميّ خطوات في شرح النَّصّ الدُّعائيّ وتوضيحه على نحو ما يأتي:

في «قوله: (وَبِنُورِ وَجْهِكَ الَّذي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسى صَعِقًا)».

قال رحمه الله: «معنى: (فَجَعَلْتَهُ دَكًّا)، أي: مَدْكُوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول»[٤٠].

وفي «قوله: (وَآمَنّا بِهِ وَلَمْ نَرَهُ صِدْقًا وَعَدْلًا)».

قال رحمه الله: «العَدْل: من أسمائِهِ تعالى، أي: ذو عدل، وهو مصدر...»[٤١]. ولذلك قال رحمه الله في توصيفه الاستعمالِيّ العموميّ: «رجل عَدْل، وقوم عَدْل وعدول، أيضًا، وامرأة عَدْل، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكَّر والمؤنَّث»[٤٢].

وفي «قوله: (... وَجَعَلْتَ الْقَمَرَ نُورًا)».

قال رحمه الله: «التَّنوُّر: مصدر نوَّر الصُّبح، بمعنى: أنار، أي: أضاء»[٤٣]. ولعلَّه تنوير؛ لأنَّ زنة فعَّل، مصدره تفعيل، نوَّر تنوير. أمَّا تنوُّر، فهو اسم للمصدر.

وفي «قوله: (الَّذي اِذا دُعيتَ بِهِ عَلى مَغالِقِ اَبْوابِ السَّماءِ لِلْفَتْحِ بِالرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ،...)».

قال رحمه الله: «الإغلاق مصدر أغلق الباب، ومن يغلق، والغَلْق اسم فيه...»[٤٤].

قال رحمه الله في «قوله: (جريانها)... في أدب الكاتب: أنَّ كلّ اسم على فَعَلان فمعناه الحركة والاضطراب، نحو: ضَرَبان والغَلَيان ومثله كتب وقد شذَّ فيه بشيء، فقالوا لموات الأرض: المَوَتان والمَيَلان، مصدر في عنقه مَيَل، وهو بالتَّحريك ما كان خلقه وليس هما من الحركة في شيء...»[٤٥].

قال رحمه الله: في «قوله: (وَبِسُلْطانِكَ الَّذي عُرِفَتْ لَكَ بِهِ الْغَلَبَةُ دَهْرَ الدُّهُورِ)... السُّلْطان: مأخوذ من السَلاطة، وهي القهر، وهو فُعْلان... والسُّلْطان أيضًا: الحُجَّة والبرهان، وهو المعنى هنا، ولا يُجمع؛ لإجرائِهِ مجرى المصدر»[٤٦].

في الأسماء – المشتقّات

تشكِّل العلاقة بين التَّصريف والاشتقاق كما تقدَّم بنا، جدليَّةً بين اللُّغة والقانون، فإذا كان الاشتقاق يمثِّل الحركة الحيَّة الدَّائمة للغة، إذ يعمل على توليد مفرداتها، وتكثير كلماتها، لتلبي أدقّ متطلبات التَّعبير الفنِّيّ، فإنَّ

التَّصريف يمثِّل نظامها الذي يجعل هذه الكلمات في أوزان وقوالب خاصّة مخصوصة، نحن إذن أمام ظاهرتين متعاكستين، بتوصيف الصَّرفيّين واللُّغويّين، وهما على تعاكسهما متداخلتان، ومتكاملتان، إحداهما تنتج، والأخرى تنظِّم. ومعنى تعاكسهما أنَّ الاشتقاق يكثِّر والتَّصريف يقلِّل. وأنَّهما معًا يعودان على اللُّغة والعربيَّة بالإثراء والغنى، ويهبانها القدرة على التَّطوُّر والنَّظَّم[٤٧].

لقد مثَّلت المدوَّنة الصَّرفيَّة في تقسيمها للأسماء بحسب حيثياتها وعيًا عميقًا جدًا بدوائر التَّجريد العالي الذي يتقوَّم عليه المنطق اللُّغويّ، سواء أعلى مستوى البنية نفسها وعلاقاتها الدَّاخليَّة الذَّاتيَّة، أم بغيرها حين الارتباط والعقد والتَّركيب النَّحويّ، ومن هذه التَّقسيمات: الجامد والمشتقّ. وإذا كان الجامد منهما يمثِّل: ١ـ الذَّوات. و٢ـ المعاني[٤٨] والاختصاص، فإنَّ المشتقّ في الدَّرس الصَّرفيّ واللُّغويّ، له حظّ وافر أكثر من أخيه؛ لما فيه من طاقة تعبيريَّة وإثراء دلاليّ، حين تمثَّلت مقولاته في مفهوم يوافق مداه اللُّغويّ: «الاشتقاق أخذ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادَّة أصليَّة، وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة؛ كضَارِب مِن ضَرَبَ، وحَذِرٌ من حَـذِرَ»[٤٩]. ولهذا هيَّأ الصَّرفيُّونَ على توصيفهِ صورًا ومبانيَ ألَّفت أبواب المشتقَّات، نحو: اسم الفاعل، وصيغ مبالغته، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، واسم التَّفضيل في مسمَّى: الصِّفات التي تشبه الفعل، وسواها ممَّا ليس كذلك، كاسمي: الزَّمان والمكان، والآلة وغيرها، ولكلٍّ منها خصائص وإجراءات، وشروط ومتعيّنات.

ولأنَّ مجال البحث في حدود توصيف إجراءات الشَّيخ الكفعميّ في «صفوة الصِّفات»، لذلك سنقتصر على ما وجدناه منها في حدود الرَّصد والتَّعيين

المرجعيّ لهذه الأسماء المشتقّة التي كان يستند إليهارحمه الله، في الوصف والتَّحليل الصَّرفيّ.

بناء اسم الفاعل:

وهو وصف مشتقّ يدلّ على المعنى المجرَّد الحادث، وصاحبه، مقياسًا من فعل ثلاثيّ على زنة «فاعل»، في شروط معيَّنة كثيرة داخلية في المفهوم، في: ١ـ المعنى المجرَّد «المصدر». ٢ـ فاعله. وخارجيَّة في المقاييس؛ للدلالة على الحدوث والتَّجدُّد، مع احتمال الكثرة والقِلَّة، والقوة في التَّوكيد والضَّعف، بلا قطع، إلا بالقرائن[٥٠].

ومن ذلك ما نجده مع ملحظ اختصاص الاستعمال الدَّلاليّ لاسم الفاعل، وفي المفارقة بين المباني للمعاني من قول الشيخ الكفعميّ، حين قالرحمه الله: «العالم من أسمائهِ «تعالى»، وهو العالم بالسرائر والخفيَّات وتفاصيل المعلومات قبل حدوثها وبعد وجودها،... وما جاء على فاعل كعالم، فلا مبالغة فيه...»[٥١].

وقالرحمه الله: «سهى قلم الشَّهيدرحمه الله في قوله: (والماجد مبالغة في المجيد) وصوابه: و(المجيد مبالغة في الماجد)؛ لأنَّ فعيل من أبنية المبالغة، وليس كذلك فاعل، فرحيم من أبنية المبالغة، وليس كذلك راحم،...»[٥٢].

وهذه المفارقة، بلا شكّ، هي تعيين لأحقيَّة المباني للمعاني، وزنة «اسم فاعل»، وإن كانت هذه البنية هي الأصل، إلا أنَّ لها من امتيازها ما يفارق أخريات محوَّلة عنها في أمثلة المبالغة ومبانيها، قال الشَّيخرحمه الله: «الفعَّال: من صيغ المبالغة، وهو الذي تكرَّر منه الفعل مرَّة بعد أخرى بخلاف فاعل، وهو من فعل الشَّيء مرَّةً واحدة»[٥٣].

أبنية المبالغة لاسم الفاعل:

يرى الصَّرفيُّون أنَّ صيغة «فَاعِل» قد تُحوَّل إلى أبنية مشهورة، تُسمَّى: «أمثلة المبالغة»، وهي: فعَّال، فَعُول، فَعِيْل، مِفْعَال، فَعِلَ؛ للدَّلالة على كثرة المعنى، والمبالغة الصَّريحة في الحدث، كمًّا وكيفًا، توكيدًا وتقويةً، بلا احتمال، بل بالقطع والتَّنصيص[٥٤]، وهذه المباني، وإن كانت تدلّ على «تكوثر» المعنى والمبالغة؛ لكنَّها ليست على درجة واحدة في تلك الدَّلالة، بل متفاوتة، فبعضها أبلغ من بعض، «وقد يُؤخَذ من قولهم زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى أبلغيَّة فعَّال، ومِفْعَال على فَعُول، وأبلغيَّة هذين على فَعِل، فتدبَّر»[٥٥].

والأصل في ذلك كما ينقل الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله نفسه، قائلًا: «قال الحريري في دُرَّة الغواص: والأصل في مباني الأفاعيل ملاحظة المعاني التي تتميَّز باختلاف صيغ الأمثلة فَبني مثال مَنْ فعل الشيء مرَّةً على فاعل نحو سائل، وقاتل، وبُنِيَ مثال مَن كرَّر الفعل على فَعَّال مثل: قَتَّال وسَأَّل، وبُنِيَ مثال مَن بالغ في الأمر، وكان قويًّا عليه على فَعُول، مثل: صَبُور وشَكُور. وبُنِي مثال مَن اعتاد الفعل على مِفْعَال، مثل: امرأة مِذْكَار، إذا كان من عادتها أن تلد الذُّكور، ومِئْناث، إذا كانت عادتها تلد الإناث، ومِعْقاب، إذا كان من عادتها أن تلد نوبة ذَكَرًا، ونوبةً أُنثى. قال: ومن صيغ التَّكرير مُفعَّل كما يقال: للذي يُجرح جُرحًا على جُرح: مُجَرَّح...»[٥٦].

ومن ذلك ما في «قوله: (**أَنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ، فَعّالٌ لِما تُريدُ**)»[٥٧].

قال رحمه الله: «المجيد مبالغة في الماجد؛ لأنَّ فَعِيْل من أبنية المبالغة، وليس كذلك فَاعِل، فَرَحِيم من أبنية المبالغة، وليس كذلك رَاحِم، وكذا عَلِيْم وعَالِم، وسَمِيْع وسَامِع،...»[٥٨].

وقال رحمه الله: «والفعَّال: من صيغ المبالغة، وهو الذي تكرَّر منه الفعل مرَّةً بعد أخرى بخلاف فاعل، وهو مَن فَعَل الشيء مرَّةً واحدة»[٥٩].

وفي «قوله(وَبِعِلْمِكَ وَجَلالِكَ وَكِبْرِيآئِكَ وَعِزَّتِكَ وَجَبَرُوتِكَ الَّتي لَمْ تَسْتَقِلَّهَا الْاَرْضُ)»[٦٠].

قال رحمه الله: «والعَالِم من أسمائِهِ تعالى، وهو العالِم بالسّرائر والخفيَّات وتفاصيل المعلومات قبل حدوثها وبعد وجودها. وكذا معنى العَلَّام، لكن فعَّال أبلغ من فَعِيْل،... وما جاء على فَاعِل كعَالِم، فلا مبالغة فيه...»[٦١].

وفي «قوله: (وَاَنْتَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ)»[٦٢].

قال رحمه الله: «القَدِيْر والقَادِر والمُقْتَدِر: من أسماء الله تعالى، والقَدِيْر مبالغة في القَادِر، وإنْ كانا بمعنى واحد، وهو المُوجِد للشيء، اختيارًا من غير عَجْز، ولا فتور... وقال الشَّهيد في قواعده: المُقْتَدِر أبلغ من القَادِر لاقتضائه الإطلاق، ولا يُوصف بالقدرة المطلقة غير الله تعالى»[٦٣].

وفي «قوله: (وَبِرَحْمَتِكَ الَّتي مَنَنْتَ بِها عَلى جَميعِ خَلْقِكَ)»[٦٤]، وفي: «الرَّحْمَن الرَّحِيْم مشتقّان من الرَّحمة ويجوز تكرير الاسمين، إذا اختلف لفظاهما[٦٥]؛ للتوكيد»[٦٦].

قال رحمه الله: «قال الشَّهيد في قواعده: هما اسمان بُنِيا؛ للمبالغة من رَحِمَ كغَضَبان من غَضِبَ، وعَلِيْم من عَلِمَ. وفي تفسير الأسماء الحسنى للكفعمي: هما من أبنية المبالغة إلّا أنَّ فَعْلان أبلغ من فَعِيْل، ثُمَّ هذه المبالغة قد توجد تارةً باعتبار الكمِّيَّة، وأخرى باعتبار الكيفيَّة، فعلى الأوَّل، قيل: (يارَحْمَن الدنيا لأنَّه يَرحم المؤمن والكافر ورَحِيْم الآخرة)؛ لأنَّه يخصّ الرَّحمة بالمؤمنين؛ لقوله تعالى:

﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[٦٧]، وعلى الثاني، قيل: يارَحْمن الدُّنيا والآخرة ورَحِيْم الدُّنيا؛ لأنَّ النِّعم الأُخرويَّة كُلّها جِسام، وأمَّا النِّعَم الدُّنيويَّة، فجليلة وحقيرة. وعن الصَّادق عليه السلام: الرَّحمن اسم خاصّ بصفة عامّ [كذا]، والرَّحيم اسم عام بصفة خاصَّة»[٦٨].

وممّا جاء على مبانٍ أُخَر ما يُلحظ في قوله رحمه الله: «والكُرام بالضَّم والتَّخفيف مثل: الكَرِيْم، والمُفرط في الكَرَم، كُرَّام بالتَّشديد،...»[٦٩].

أقول: لقد سمت تفاعليَّة مرجعيَّاته رحمه الله بتضايف تكامليّ في التَّوجيه والتَّفسير والشَّرح، والهدف هو وصف سياق النَّصّ، وما فيه من مبانٍ للمعاني، تلك التي تمثِّل فيه رموزه الكاشفة عنه، من أبنية للمبالغة وسواها.

المبالغة في تصريف آخر الزِّيادة في الأسماء:

ترصد المدوَّنة الصَّرفيَّة[٧٠] زيادة «التاء» في بعض الأسماء لمعان كثيرة، أوصلها الرضي (ت نحو٦٨٦هـ)، «إلى أربعة عشر معنى»[٧١]، ومنها آخر أسماء الفاعلين كراوية، وأبنية المبالغة، كنسَّابة؛ للدَّلالة على النِّهاية في المبالغة في الوصف، وتوكيدها، قال الأزهري (ت٩٠٥هـ) مُعلّقًا على «أوضح المسالك»: «وتأتي التاء «للمبالغة» في الوصف «كـ: راوية» لكثير الرِّواية، وإنَّما أنَّثوا المذكَّر؛ لأنَّهم أرادوا أنَّه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنَّثة، و«لتأكيدها»، أي: المبالغة الحاصلة بغير التّاء «كـ: نسّابة»[٧٢]؛ وذلك لأنَّ فعَّالًا يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة؛ لأنَّ التاء للمبالغة»[٧٣].

ومن ذلك قول الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله: «العالم من أسمائهِ تعالى،... وكذا معنى العَلَّام، لكن فَعَّال أبلغ من فَعِيْل،... وقالوا: رَجلٌ عَلَّامة، فأُلْحِقَ الهاء؛ لتدلّ على تحقيق المبالغة، فيُؤذن بحدوث معنى زائد على الصِّفة، ولا يوصف

سبحانه بالعلّامة؛ لأنَّه يوهم التَّأنيث»[٧٤].

ويبدو لي أنَّ الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله في احترازه ودفع اللبس، يوافق افتراض أبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) في فروقه، حين قال الأخير: «الفرق بين علَّام وعلَّامة أنَّ الصِّفة بعلَّام صفة مبالغة، وكذلك كلّ ما كان على فَعَّال. وعلَّامة وإن كان للمبالغة، فإنَّ معناه، ومعنى دخول الهاء فيه أنَّه يقوم مقام جماعة من العلماء، فدخلت الهاء فيه؛ لتأنيث الجماعة التي هي في معناه. ولهذا يُقال: الله علَّام، ولا يُقال له علَّامة، كما لا يُقال أنَّه يقوم مقام جماعة علماء»[٧٥].

بدا واضحًا إذن، من قول الشَّيخين، ما في المرجعيَّة الدّينيَّة العقديَّة في توجيه معنى زيادة «التاء»، والفرق بين المخلوق والخالق، بقراءة ما بين الغيب والشَّهادة.

ومن ذلك أيضًا ما جاء على زِنة «فَعَلُوت»، بزيادة الواو والتّاء[٧٦]؛ للدلالة على المبالغة و«تكوثر» المعنى، ففي «قوله: (وَبِعِلْمِكَ وَجَلالِكَ وَكِبْرِيآئِكَ، وَعِزَّتِكَ وَجَبَرُوتِكَ الَّتي لَمْ تَسْتَقِلَّهَا الْاَرَضُ)»[٧٧]. قال الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله: «جَبَرُوت فَعَلُوت، من التَّجبُّر، مثل: رَحَمُوت، فَعَلُوت، مِن الرَّحمة، الواو والتاء للمبالغة، وتجبَّر الرجل تكبَّر. والجبير: الشَّديد التَّجبُّر»[٧٨].

ومن الاستعمالات الأخرى التي رصدها الشَّيخ الكفعميّ للمبالغة استعمال المصدر، ففي «قوله: (وَآمَنّا بِهِ، وَلَمْ نَرَهُ صِدْقًا وَعَدْلا)». قال رحمه الله: «العَدْل: من أسمائِهِ تعالى، أي: ذو عدل، وهو مصدر أقيم مقام الأصل ووصف به تعالى للمبالغة؛ لكثرة عدله»[٧٩].

وأمَّا ما بقي من المشتقّات من اسم المفعول، واسم الآلة، واسمي الزَّمان والمكان، والمصادر كالمرة والهيأة، فالشّيخ الكفعميّ رحمه الله لا يمثِّل لمفهوم إجرائها

من نصوص سوى ما نقله عن الحريريّ من دُرّته، وعن ابن زكريا من تصريفه، فعن الحريري، قال رحمه الله: «قال: وهم مَن قال: صبي مجدَّر، وصوابه: مجدور؛ لأنَّه داء يصيب الإنسان في عمره، من غير أن يتكرَّر عليه، فلزم أن يُبنى المثال منه على مفعول، كما يقال: مقتول،...». ثُمّ عن ابن زكريا، قال رحمه الله: «أنَّه بُنِي مثال ما كان آلة للفعل على مِفعل نحو المِقطع والمِخيط والمِقص، والمِروحة، والمِرآة والمِدقّ والمِغلق. وأمَّا مَفْعَل بفتح الميم فهو المكان والزمان تقول: هذا الباب مَدْخَل فلان، وهذا الوقت مَقْدَم الحاج. قال: واعلم أنَّ العرب تبني للأحداث والأزمنة والأمكنة أسماء مشتقَّة من المصادر، وفي أوائلها الميم؛ لأنَّ أصل جميع هذه الأبنية من المصادر، وإنَّما يجيء على اعتبار بناء المستقبل...»[٨٠].

وثمَّة تصريفات أُخَر تدلّ على اسم المفعول تأويلًا، واسم المكان ببنية أخرى إجراءً، فمثلًا في «قوله: (**وَبِنُورِ وَجْهِكَ الَّذي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسى صَعِقًا**)».

قال رحمه الله: «معنى: (فجعلته دكًّا) أي مَدْكُوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول»[٨١].

وفي «قوله تعالى ﴿**إِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ**﴾[٨٢]... المُقامة بالضمّ الإقامة، وبالفتح المجلس والجماعة من الناس، وقوله تعالى: ﴿**لَا مُقَامَ لَكُمْ**﴾[٨٣] بالفتح، أي: لا مكان لكم، وبالضمّ معناه: لا إقامة لكم»[٨٤].

اشتقاق بعض الكَلِم:

للشيخ الكفعميّ رحمه الله تصحيح وتنبيه في اشتقاق بعض الكَلِم، من ذلك مثلًا: كلمة **اسم**: قال رحمه الله: «الاسم قيل: مشتقّ من السُّمو، وهو العلو، وقيل: من السِّمة، وهي العلامة، وفيه خمس لغاتٍ: اُسم، واِسم بضم الهمزة وكسرها،

وسُم وسِم والخامس سُمًى مثل ضحى... وجمع الاسم أسماء، والأسماء جمعها أسامٍ...»[٨٥].

كلمة **الملائكة**: في «قوله: (**بِرَبَواتِ الْمُقَدَّسينَ، وَجُنُودِ الْمَلائِكَةِ الصّافّينَ، وَخُشُوعِ الْمَلائِكَةِ الْمُسَبِّحينَ**)». قال رحمه الله: «الملائكة مشتقَّة من الألوكة، وهي الرِّسالة، وسُمِّيَت الرِّسالة: ألوكا؛ لأنَّها تولك في الفم، أي: تمضغ، قال عدي بن زيد:

أبلغ النُّعمان عنِّي مَألكًا ... أنَّه قَد طَالَ حَبْسي وَانْتِظارِي

وقال لبيد:

وغَلامٌ أَرْسَلَتْهُ أُمُّهُ ... بَأَلوك فَبَذَلنا مَا يَسَأَلْ

والألوك والمَألَك والمَألُكة: الرِّسالة»[٨٦].

كلمة **الرِّياح**: في قوله: (**وَخَضَعَت لَهَا الرِّياحُ في جَرَيانِها**)».

ينقل الشَّيخ الكفعميّ عن الحريريّ من «دُرَّته» قوله في أصالة الاشتقاق للرياح، ولماذا على أرواح: قال رحمه الله: «والرِّياح جمع الرّيح ويجمع على أرواح أيضًا، ولا يصحّ جمعها على أرياح. قال الحريري في دُرَّته: قولهم هبت الأرياح مقايسة على قولهم: هبَّت الرياح وهمٌ مستهجن وخطأ بيِّنٌ وصوابه هبَّت الأرواح، قال ذو الرّمّة:

إذا هبَّت الأرواحُ من نحو جانب ... به أهل ميَّ هاج قلبي هُبُوبها

...

وذلك لأنَّ أصل ريح روح لاشتقاقها من الرُّوح وأبدلت ياءً في ريح ورياح للكسرة التي قبلها فإذا جمعت على أرواح فقد سكن ما قبل الواو فزالت العلّة التي توجب قلبها ياء فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها كما أُعيدت لهذا السبب

في التصغير فقيل: رويحة»[٨٧].

وفي قوله: (وَبِسُلْطانِكَ الَّذي عُرِفَتْ لَكَ بِهِ الْغَلَبَةُ دَهْرَ الدُّهُورِ)».

قال رحمه الله: «السُّلطان: مأخوذ من السّلاطة، وهي القهر،... وكلّ سلطان في القرآن، فمعناه: الحجة النَّيِّرة. واشتقاقه، قيل: من السَّليط، وهو دهن الزيت لإضاءته»[٨٨].

في التَّذكير والتَّأنيث

تضع المدوَّنة الصَّرفيَّة النَّحويَّة[٨٩] تقسيم الأسماء في ثنائيَّة أخرى، وهي: التَّذكير والتَّأنيث على قاعدة أصل وفرع، ليكون المذكَّر فيها، وهو ما يقابل المؤنَّث أصلًا، والأخير فرعًا عليه؛ لافتقاره إلى علامة مميِّزة له، وقسّموا المؤنَّث على أقسام: حقيقيّ كفاطمة، ومجازيّ كشمس، ولفظيّ، وهو ما وضع لمذكّر وفيه علامة كطلحة، ومعنويّ، وهو ما ليس فيه علامة، كزينب، ولفظيّ ومعنويّ معًا، وهو الحقيقيّ الذي فيه علامة. قال الأزهري: «اعلم أنَّ المباني المدلول عليها بالألفاظ: أشخاص الجواهر، وهي على قسمين: حيوان، وجماد، والحيوان ضربان: ذكر وأنثى، ولما كان التَّأنيث فرع التَّذكير؛ لأنَّ الأصل في جميع الأشياء التَّذكير، كما قال سيبويه، احتاج المؤنَّث لعلامة تميزه من المذَّكر،...»[٩٠].

وهذه العلامة المميزة التي تلحق المؤنَّث، إمَّا أن تكون علامة «تاء»، متحرِّكة تختصّ بالأسماء، كقائمة، أو ساكنة تلحق الفعل الماض، كـ«ـقامتْ»، أو بالإشارة إليه، أو بتصغيره، أو بصفةٍ لاحقة له، أو بحذفها من العدد، وإمَّا أن تكون علامة «ألف»، وهي على نوعين: مقصورة، أو ممدودة[٩١].

ولقد رصد الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله من علامات التَّأنيث الفارقة المقدَّرة منها،

والمذكورة في الاسم، وذلك فيما يأتي:

في: «قوله: (وَجَعَلْتَ الشَّمْسَ ضِياءً، وَخَلَقْتَ بِهَا الْقَمَرَ، وَجَعَلْتَ الْقَمَرَ نُورًا)».

قال رحمه الله: «القَمَران: الشَّمس والقمر. إنْ قلتَ: وزن قَمَر على فَعَل والشَّمس على فَعْل وساكن العين أخفّ من متحرّكها، فَلِمَ غُلِّبَ الثَّقيل على الخفيف؟ قلتُ: إنَّ القمر مذكَّر والشَّمس مؤنَّثة، وإذا اجتمعا غلبَ المذكَّر المؤنَّث؛ لأنَّ المذكَّر هو الأصل، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾[٩٢] ذكَّر؛ لأنَّه أراد أباه وخالته»[٩٣].

وفي: «قوله: (وَخَمَدَتْ لَهَا النِّيرانُ في اَوْطانِها)».

قال رحمه الله: «النَّار مؤنَّثة، وتُصغَّر على نويرة...»[٩٤].

وفي «قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُكَ الْحُسْنى عَلَيْهِمْ بِما صَبَرُوا...)».

قال رحمه الله: «الحُسنى: تأنيث الأحسن،...»[٩٥].

وفي «قوله: (وَاِذا دُعيتَ بِهِ عَلى كَشْفِ الْبَأساءِ وَالضَّرّاءِ انْكَشَفَتْ)».

قال رحمه الله: «قال الجوهري: الباساء والضَّراء: الشِّدَّة، وهما اسمان مؤنَّثان»[٩٦].

في الجموع

يلحظ الصّرفيُّون[٩٧] أنَّ الأسماء تسلك تحوّلين: خارجيّ، أو داخليّ؛ للتدليل على الجمع وتكثير العدد، وهذا التّحوُّل والتَّغيير، إمَّا أن يكون بزيادة لاحقة في نهاية الكلمة، أو بتغيير في بنيتها، ليكون مفهوم «المجموع: ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما»[٩٨]، قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): «اعلم أنَّ الجمع ضمّ شيء إلى أكثر منه... والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار، كما أنَّ

التَّثنية كذلك، إذ كان التَّعبير باسم واحد أخفّ من الاتيان بأسماء متعدِّدة، ورُبَّما تعذَّر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر»[٩٩].

وهذه الجموع على قسمين: جمع صحيح، وجمع تكسير، فجمع الصَّحيح، محور التَّحوُّل الخارجيّ: ما سَلِم فيه واحده من التَّغيير، بزيادة في آخره تدلّ على الجمع لأكثر من اثنين أو اثنتين، ويُقال: له جمع سلامة، وجمع على هجائين؛ لسلامة لفظه من التَّغيير، وهو على قسمين: جمع المذكَّر السالم بزيادة واو ونون، وياء ونون، والمؤنَّث السالم، بزيادة الألف والتاء، ولكلٍّ منهما شروط عند جمعه، في عاقل وصفة[١٠٠].

أمَّا جمع التَّكسير، دائرة التَّحوُّل الدَّاخليّ، فهو ما تغيَّر فيه بناء واحده، ظاهرًا أو مقدَّرًا[١٠١]، وهو جمع عام شامل للعاقل وغيره، قال ابن يعيش: «إنَّما قيل له مكسَّر لتغيّر بنيته عمَّا كان عليها واحده، فكأنَّك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناء ثانيًا، فهو مشبَّه بتكسير الأبنية لتغيُّر بنيتها عن حال الصِّحَّة. وهذا التَّغيير يكون تارةً بزيادة، وتارةً بنقص، وتارةً بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف...»[١٠٢].

وهذا الجمع المكسَّر على ضربين، كما يقول ابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ): «جمع قِلَّة، وجمع كثرة، فجمع القِلَّة: مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة فما فوقها إلى العشرة. وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كلّ منهما في موضع الآخر مجازًا...»[١٠٣]. ثُمَّ قال، في تعيين أوزان كلّ منهما: «وأمثلة جمع القلة أربعة: (أَفْعِلَة، وأفعُلُ، وفِعْلَة، وأفْعَال)،... وما سوى هذه الأربعة من أبنية التَّكسير فهو جمع كثرة، وقد يُستغنى ببعض أبنية القِلَّة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القِلَّة»[١٠٤].

ولقد كان الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله، يرصد هذه الأنواع من الجموع، ويحيل إليها إجراءً وتطبيقًا في النَّصّ الدُّعائي والنُّصوص المساندة له في التَّفسير والتَّوضيح، فمن ذلك مثلًا:

في الملحق بجمع المذكر السّالم، في «قوله: (الَّتي بارَكْتَ فيها لِلْعالَمينَ)». قال رحمه الله: «العالمون واحده عالَم، وقد مرّ تفسيره،...»[١٠٥]. يقصد في «قوله: (وَبِمَشِيَّتِكَ الَّتي دانَ لَهَا الْعالَمُونَ)». قال رحمه الله: «والعالمون: قال الجوهري، في صحاحه: العالَم: الخلق، والجمع العوالم، والعالَمون أصناف الخلق»[١٠٦].

وفي جمع المؤنَّث السَّالم في «قوله: (بِرَبَواتِ الْمُقَدَّسينَ وَجُنُودِ الْمَلائِكَةِ الصّافّينَ...)».

قال رحمه الله: «الربوات جمع ربوة مثلثة الراء، وهي ما ارتفع من الأرض»[١٠٧].

أمَّا سائر الجمع، فكان أغلبه في التَّكسير فحسب، كما يأتي:

ففي «قوله: (وَاَغْرَقْتَ فِرْعَوْنَ وَجُنُودَهُ وَمَوَاكِبَهُ فِي الْيَمِّ)».

قال رحمه الله: «وقوله في الدُّعاء: (ومَوَاكِبَه) جمع مَوْكِب،... وفي بعض النُّسخ: (وَمَراكِبَه) جمع مَرْكَب،...»[١٠٨].

و«قوله: (الَّذي اِذا دُعيتَ بِهِ عَلى مَغالِقِ اَبْوابِ السَّمآءِ لِلْفَتْحِ بِالرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ)».

قال رحمه الله: «المغالق: جمع مِغلاق، وهو ما يُغْلَق، ويُفْتَح بالمِفتاح،...»[١٠٩].

وفي «قوله: (وَبِحِكْمَتِكَ الَّتي صَنَعْتَ بِهَا الْعَجآئِبَ،...)».

قال رحمه الله: «العجائب: جمع عجيبة، والأعاجيب، جمع أعجوبة، وهي ما

خلقه الله،...»[١١٠].

وفي «قوله: (فَوْقَ غَمآئِمِ النُّورِ فَوْقَ تابُوتِ الشَّهادَةِ...)».

قال رحمه الله: «الغمائم جمع غمامة، وهي السّحائب البيض...»[١١١].

وفي «قوله: (وخَضَعَت لَهَا الرِّياحُ في جَرَيانِها)».

قال رحمه الله: «الرياح جمع الرّيح، ويجمع على أرواح أيضًا، ولا يصحّ جمعها على أرياح»[١١٢].

وفي سياقه لتفسير كلمة «الكريم»، قال رحمه الله: «المَكْرُمة واحدة المكارم،...»[١١٣].

وقال رحمه الله: «العُسران: جمع الأعسر»[١١٤].

وقال رحمه الله: «المرئى: الرُّؤية، والجميع المرائي»[١١٥].

وفي جمع الجمع، قال رحمه الله «جمع الاسم أسماء، والأسماء جمعها أسامٍ...»[١١٦].

وفيما ينقله عن العلماء من بيان وتوضيح مع التَّصحيح للجمع شأن، ففي سياق تفسير نصّ «دعاء السِّمات» من «قوله(وَجَعَلْتَ رُؤْيَتَها لِجَميعِ النّاسِ مَرْئى واحِدًا)»[١١٧]. ومقاربة هذا بسياق قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[١١٨]. قال رحمه الله: «قال صاحب الألفاظ: وجمع الناس أناسي، وقال ابن خالويه: ليس كذلك؛ لأنَّ واحد الأناسي إنسي، كما ترى. قال الفرّاء: وجائز أن يكون إنسانًا من جمعه أَناسين، ثُمَّ تَحْذِف النّون وتُدغِم بعد أن تقلبها ياءً. وقال الطبرسي: الأناسي، جمع: إنسي، أو إنسان كالظرابي في جمع ظربان على قلب النون من أناسين وظرابين ياءً»[١١٩].

وكذلك قوله رحمه الله: «في ذكر الأرض قال الجوهري، وهي مؤنَّثة، وتجمع على:

أرضين: ، وقد تجمع على أروض، والأراضي على غير قياس. وقال الحريري في دُرَّته: لا يجمع الأرض على أراضي، بل أرَضون بفتح الرّاء؛ لأنَّ الأرض ثلاثيَّة والثلاثيَّة لا تجمع على أفاعل. قلتُ: وقد جمعها العلّامة في قواعده على أراضي، وكذا عبد الرشيد في تلخيصه، والمُطرِّزي في مغربه، وغيرهم»[١٢٠].

وفي جمع القِلَّة وتوارده على جمع الكثرة مورد واحد فحسب في «الصّفوة»، قال في: «قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[١٢١]. أي مقدوراته ومعلوماته؛ لأنَّها إذا كانت لا تتناهى فالكلمات التي تقع عبارة عنها أيضًا لا تتناهى. إن قلتَ: إذا كانت لا تتناهى كثرةً فلِمَ ذكر هنا سبحانه في صيغة عدد القِلَّة؟. قلتُ: لأنَّ العرب تُقيم جمع القليل مقام الجمع الكثير، وبالعكس، قال حسَّان:

لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمًا»[١٢٢].

وذلك الجمع القليل في الآية الكريمة كائن في: أبحر على زنة أَفْعُل، وفي البيت الشعري، في: أسيافنا على أفعال.

وفي الجموع المختلفة لاسم واحد، في «قوله: (الَّذي كَلَّمْتَ بِهِ عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ مُوسَى بْنَ عِمْرانَ...)». قال: «اعلم أنَّ العبد قد جمع على اثني عشر جمعًا، ولم يجمع غيره مثله، وذلك: أعبد، وعبيد، وعباد، وعبدان، وعبَّدان، وعِبدي، وعبُد، وأعابد، ومعبوداء بالمدّ، ومعبودا بالقصر، ومَعْبَدة، وعبدون»[١٢٣].

في التَّصغير

ينسجم مفهوم التَّصغير في معناه المعجميّ مع غرضه الغائيّ، الذي عقده توصيفُهُ في: تغيُّر مخصوص في بنية الكلمة، بعد أن كانت مكبَّرة على صيغ خاصَّة مصغَّرة، وهو «ملحق بالمشتقّات؛ لأنَّه وصف في المعنى»[١٢٤]، ويأتي على

أوزان مصاحبةً لشروط خاصَّة للثلاثي والرباعي، وما زاد عليه، نحو: «فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل»؛ لغرض التَّقليل، والتَّعظيم والتَّحقير، أو التَّقريب، والتَّحبُّب، وغير ذلك من المعاني[١٢٥].

ولقد رصد الشَّيخ منه ما بزنة فُعَيْل، إذ قال رحمه الله في: «قوله: (**وَخَمَدَتْ لَهَا النِّيرانُ في اَوْطانِها**)... النَّار مؤنَّثة، وتُصغَّر على نويرة، وتجمع على نيران»[١٢٦].

إنَّ إجراء الشَّيخ رحمه الله لا تكتفي فيه عبارة الشَّرح فحسب، بل يبدو منه أنَّه عبارة عن تكوين لاحق المعنى في الجمع «النِّيران»، وهي تحتاج إلى تصريفات؛ كي تصل إلى ما في النَّصّ من علامة، وهو تصريف ينظر إلى تحوّلاتها من كونها مؤنَّثة، إذ رُدّت إليها «التاء» التي هي من الكلمة، بدليل التَّصغير الذي «يردّ الأشياء إلى أصولها»[١٢٧]؛ لأنَّ كلمة «النَّار» ثلاثي مؤنَّث عار من علامة التّأنيث، وهي مقدَّرة فيه، ثُمَّ جُمِعَت على ما في علامة النَّصّ المشرَّح. أقول: إنَّه انتقال من العلامة إلى التَّصغير؛ للتقليل، ثُمَّ إلى الجمع في التَّعظيم، وهو ما يتناسب والسِّياق، نصًا وشرحًا.

وفي بعض الأحيان يلجأ إلى مرجعيَّات المدوَّنة اللُّغويَّة لاقتباس أقوال؛ تصحيحَ مقاييس، وتصويب أخطاء، فضلًا عمَّا ينسجم مع الشَّرح والتَّفسير، قال رحمه الله: عن «**شيء**» في «قوله: (**وَاَنْتَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ**)». قال: «في نجد الفلاح: الشَّيء تصغير شييء بضم الشَّين، وكسرها». قال الحريري في درّته: من أوهامهم أنَّهم يصغرون شيء وعين على شُويّ وعُوينة وإنَّما هو شُيَيّ وعُيَيْنة، ويجوز ضمّ أولها وكسره. قال: ومن هذا القبيل قولهم في تصغير ضيعة: ضُويعة، وفي تصغير بيت: بُويت، والصّواب: ضُييعة وبُييت،...»[١٢٨].

وقال رحمه الله: في «**سنة**» من «قوله: (**وَسَخَّرْتَها بِسُلْطانِ اللَّيْلِ وَسُلْطانِ النَّهارِ**

وَالسّاعاتِ وَعَدَدَ السِّنينَ وَالْحِسابِ))»: «قال الجوهري: السَّنة واحدة السنين،... وتصغير سنة: سنية وسينهة»(١٢٩).

في تصريفات أُخَر

ثمَّة إجراءات تصريفيَّة أُخرى، وهي قليلة المورد، في «صفوة الصِّفات»، قياسًا بسواها، نذكرها؛ استكمالًا لموضوعات الصَّرف والتَّصريف، وذلك في نحو ما يأتي:

في حذف «تاء» استفعل؛ لِعلَّة التَّخفيف، قال رحمه الله: «قال الجوهري: الاستطاعة الإطاقة وربَّما قالوا: اسطاع بحذف التاء؛ استثقالًا لها مع الطاء»(١٣٠).

في تصريف الأفعال، منها: فعل الأمر، قال رحمه الله: «والأمر من الرؤية: أَرْءَ، ورَأْ أيضًا، وأريته الشَّيء، فرآه فلان،...»(١٣١).

وفي النِّسبة إلى الاسم، قال رحمه الله: «حكى الفراء: أُعيذك بأسماوات الله، فإذا نسبتَ إلى الاسم، قلتَ: سَمويٌّ، وإن شئِتَ اسميّ، وسمَّيتُ ابني كذا وأسْميتُه، وهو سميّ فلان، إذا وافق اسمُه اسمَه»(١٣٢).

وفي الإعلال والإبدال، قال رحمه الله نقلًا عن الحريريّ من درّته: «ذلك لأنَّ أصل ريح: روح؛ لاشتقاقها من الرُّوح، وأبدلت ياءً في ريح ورياح؛ للكسرة التي قبلها، فإذا جمعت على أرواح، فقد سكن ما قبل الواو؛ فزالت العلّة التي توجب قلبها ياء، فلهذا وجب أن تُعاد إلى أصلها، كما أُعيدت لهذا السَّبب في التَّصغير، فقيل: رُوَيْحة»(١٣٣).

يتَّضح لنا ممَّا تقدَّم أنَّ الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله، كان يعتمد كثيرًا في «صفوة الصِّفات» على جملة من المباحث الصَّرفيّة؛ لتوضيح النَّصّ وبيانه وشرحه. ولم

يكن توصيفه لمباني الكَلِم بمنأى عن النَّظر في سياقاتها، بل كان يجري في سلوك قواعدَ، نهجت مسائلها قضايا أساسيَّة للشرح والتَّفسير والفهم والمقاربة، ولا شكَّ في أنَّ فهم النَّصّ، يبدأ من مبانيه لإدراك معانيه، وهذا ما جرى عليه الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله، في المستوى الأوَّل من المباني الصَّرفيَّة؛ ليأتي من بعده المستوى الثاني في التَّركيب ومعاقد المعاني العلاقات النَّحويَّة التي رصدها في النَّصّ الدُّعائيّ.

المبحث الثَّاني
في المعاني -العلاقات- النَّحويَّة

في حدّ الكلام وتعريفه

تعقد المدوَّنة النَّحويَّة[١٣٤] مفهوم الكلام في «باب علم ما الكَلِم، من العربيَّة»، أو «باب الكلام وما يتألَّف منه»؛ لتقرِّر جانبين: الأوَّل: أقسام الكَلِمَ وأنواعها، ثُمّ تأليف الكلام إمكانات وصور تركيبيَّة، المؤتلف منها والمختلف[١٣٥]، وعلى سابق عهد من توصيفه اللُّغويّ الذي يقع على الكثير والقليل، وما فيه من دلالة وبيان وإفادة، سواء بلفظ أم بغير لفظ، ليأتيَ تعيين إخراجه؛ احترازًا ممَّا يعمُّ من مفهومي الكَلِم والقَوْل، إلى ما يخصّ من نحو تعريفه الاصطلاحيّ. قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، معلّقًا على صاحب المفصَّل: «الكلام هو المركَّب من كلمتين أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى»، قال: «اعلم أنَّ الكلام عند النَّحويِّين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، ويُسمَّى الجملة، نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ...»[١٣٦].

ولهذا قال ابن مالك النَّحويّ (ت٦٧٢هـ): «الكلام عند النَّحويّين: عبارة عن كلّ لفظ مفيد، والمراد بـ«المفيد»: ما يُفهم منه معنًى يحسن السّكوت عليه»[١٣٧]. وهو ما قرّره النَّحويّون من بعد. قال ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ): «الكلام في اصطلاح النَّحويّين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران: اللَّفظ، والإفادة،...»[١٣٨]. ثُمَّ حدَّد مجالاته الإئتلافيَّة مع موازنة بينه وبين «الكلم» بمقولات توصيفه الاصطلاحيّ الذي ما يتألّف في الأقلّ منه ابتداء، قال: «وأقلّ ما يتألّف الكلام من اسمين: كـ«زيدٌ قائم»، ومن فعل واسم، كـ«قام زيدٌ»،... والكلم: اسم جنس

جمعيّ، واحده كَلِمَة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف،... وأنَّ بين الكلام والكَلِم، عمومًا وخصوصًا من وجهٍ،...»[١٣٩].

وحين نتصفّح كتاب «صفوة الصِّفات»، نجد الشّيخ الكفعميّ رحمه الله في معرض شرحه للكلمة التي وردت في النَّصّ الدُّعائيّ: «(وَبِكَلِمَتِكَ الَّتي خَلَقْتَ بِهَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ)»، نجده يبدي رأيًا في توصيف حدّ الكلام، وتفسيره على نحو ما، رُبَّما يخالف فيه رأي النَّحويّين المتقدِّم، قال رحمه الله: «الكلام: اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلام لا يكون أقلّ من ثلاث كلمات؛ لأنَّه جمع كلمة»[١٤٠].

فقوله: «فالكلام لا يكون أقلّ من ثلاثة كلمات»، يخالف إجماع النَّحويّين، وما عقدوه من أنَّ أقلّ ما يتألَّف منه الكلام كلمتان، وهما ما يقوم عليهما مقولات العقد والتَّركيب والإسناد، وليس من ثلاث كلمات؛ لأنَّ هذا التَّأليف الثلاثيّ إنَّما هو خاصّ بالكَلِم الذي هو اسم جنس جمعيّ، وأقلّه، في عُرف النَّحويين، من ثلاث كلمات، وهو ما يختلف به عن الكلام.

ولقد تبدو مقاربة من الشَّيخ الكفعميّ مع شيء من مقولات ابن جني، في الجزء الأوَّل من مفهوم التَّعريف، دون الجزء الثاني منه المخالف للنحويين في الأقلّ منه حين التَّأليف بحسبه، وذلك عندما قال ابن جني رَدًّا على اعتراض: «إنَّ الكلام مختصّ بالجمل، ونقول مع هذا: إنَّه جنس أي جنس للجمل،... فإذا قال: قام محمد، فهو كلام، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر، فهو كلام؛ كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلامًا؛ وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر، وفي الدار سعيد، فهو أيضًا كلام؛ كما كان لما وقع على الجملتين كلامًا. وهذا طريق المصدر لما كان جنسًا لفعله؛ ألا ترى أنَّه إذا قام قومة واحدة، فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين، فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة، فقد كان منه قيام. فالكلام إذًا

السنة السابعة/المجلد السابع/العدد الثالث والرابع(٢٥-٢٦)
شهر ربيع الآخر ١٤٤٢هـ/كانون الأول ٢٠٢٠م

إنَّما هو جنس للجمل التوامّ: مفردها ومثناها، ومجموعها؛ كما أنَّ القيام جنس للقومات: مفردها، ومثناها، ومجموعها...»[١٤١].

المسكوت عنه في تعريف الشَّيخ الكفعميّ إذن هو الجملة منشأ العقد، ثُمَّ الكَلِم، ولكن هذا التَّصوُّر يندفع عند قراءة ذيل التَّعريف عندما انتهى به إلى قول: «والكلام لا يكون أقلّ من ثلاث كلمات؛ لأنَّه جمع كلمة». والكلم في العرف النَّحويّ إنَّما يكون كذلك، وليس الكلام، اللَّهمَّ إلا أن يُقال: إنَّ تعريف الشيخ الكفعميّ في حدود الوصف اللُّغويّ، وليس الاصطلاحيّ منه، فهذا له شأن آخر.

في المعارف

ليست الأسماء على وتيرة واحدة في الدَّلالة والمفهوم، بل تتنزل ذاتًا بثنائيَّات متضادة، فبعضها يتَّصف بكونه «نكرةً»: وهو ما شاع في جنسه أو أُمَّته، ولا يختصّ بأحد دون سواه[١٤٢]، وبعضها الآخر، يتّصف بكونه «معرفة»، وهي: ما دلَّت على التَّعيين والاختصاص. والمعارف بحسب النَّحويّين[١٤٣] على مراتب: أعلاها المضمر، فالعلم، فالإشارة، فالموصول، فالمعرف بـ«أل»، ثُمّ الإضافة. ولكلّ منها، في النَّظريَّة النَّحويَّة خصائصه الوظائفيَّة والاستعماليَّة والدَّلاليَّة.

ولقد نأتي على بعض ما وجدناه منها فحسب في كتاب «صفوة الصِّفات» من إجراء وتوصيف معتمد في الشَّرح والبيان، إذ كانت الضَّمائر منها في الاعتماد بنسبة أعلى موازنة باسم الإشارة، أمَّا الأخريات، فلا ذكر لها، بحسب التَّتبُّع، إلا النِّداء؛ لتوصيفه من المعارف، وهذا له محلُّه.

١ـ الضَّمائر

يُوصف الضَّمير، أو المضمر، وهو اصطلاح البصريّين، بالكناية عند الكوفيِّين، بلا فرق؛ لأنَّه كناية عن الأسماء[١٤٤]، «والكناية تقابل الصَّريح»[١٤٥]،

وهو عبارة عمَّا «وضع لمتكلِّم أو مخاطب، أو غائب تقدَّم ذكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا»[١٤٦]، أو «هو الموضوع لتعيين مُسمّاه مشعرًا بتكلُّمه أو خطابه، أو غَيْبَته»[١٤٧]، ولكلّ منها أقسام ونظم وتصرُّف في الإعراب والبناء، فللمتكلم «أنا»، والمخاطب «أنت»، وتعينهما المشاهدة والتَّخاطب، وللغائب «هو» وفروعه، وهذا يحتاج إلى ما يفسِّره بشروط رصدها النَّحويّون في معاينة ما يسلكه من وظائف، الأصل فيها «أن يكون متقدِّمًا؛ ليعلم المعنى بالضَّمير عند ذكره بعد مفسِّره، وأن يكون الأقرب،...»[١٤٨]. قال الرضي (ت نحو٦٨٦هـ): «إنَّما يقتضي ضمير الغائب تقدُّم المفسِّر عليه؛ لأنَّه وَضَعه الواضع معرفة لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإنْ ذكرته، ولم يتقدَّمه مفسِّره بقي مبهمًا منكَّرًا لا يُعرَف المراد به حتَّى يأتي مفسِّره بعده، وتنكيره خلاف وضعه»[١٤٩].

والغرض من استعمال المضمر بحسب النَّحويِّين[١٥٠]، إنَّما هو الإيجاز والاختصار، ودفع الالتباس، وقبح التَّكرار المملول، فضلًا عن الرَّبط بين مكوِّنات التَّركيب اللُّغويّ، قال ابن يعيش: «إنَّما أتى بالمضمرات كُلِّها لضرب من الإيجاز واحترازًا من الإلباس،...»[١٥١]، وقال الرّضي متحدِّثًا عن واقع ما في توصيف الضَّمير من أثر في الرَّبط في الجملة، قال: «وتلك الرابطة هي الضَّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»[١٥٢].

أقول يقترب توصيف إجراء النَّحويين من فاهميّة المعارف -الضَّمائر، والإشارة- بالدَّرس النَّحويّ النَّصّيّ[١٥٣] والتَّداوليّ[١٥٤] الحديث، كثيرًا، فالإشاريّات التَّداوليَّة مثلًا مبدأ لتوثيق خصائص مجال الخطاب، والاتّساق والتَّماسك النَّصّيّ، إنَّما يتحقّق بوسائل الإحالة القبليَّة والبعديَّة ومبادئها، وهذا إنَّما يكون بوسيلة الضَّمائر، وأسماء الإشارة، وسواها كالعطف، كما سنأتي عليه أيضًا.

وللشيخ الكفعميّ رحمه الله في «صفوة الصِّفات» اعتماد يجري بموجب إدراك ما في المعرفة بالضَّمائر المتصلة منها من قيم في توصيف النَّصّ، وما في المراجع اللِّسانيَّة من التَّفسير والإيضاح والبيان، والملفت فيه للنظر أنَّه لا يعبأ بإعرابها، بل بما لها من أثر في التَّرابط والاتِّساق النَّصِّيّ، وكأنَّ الأمر مفروغ منه إعرابًا؛ ليأتي على رصد ما يفضي إليه استعمالها من الاقتصاد اللُّغويّ والإيجاز للكناية عن متقدِّم قد أحال عليه دالّ يتعاضد وإيّاه مطابقةً؛ للتماسك النَّصِّيّ، فضلًا عن الدَّلالة واستمرارها، فمِن ذلك مثلًا:

في «قوله: (الَّذي إذا دُعيتَ بِهِ عَلى مَغالِقِ أبْوابِ السَّمآءِ لِلْفَتْحِ بِالرَّحْمَةِ انْفَتَحَتْ،...)». قال رحمه الله: «الضَّمير في «به» راجع إلى الاسم الأعظم»[١٥٥]. وذلك المرجع اللِّسانيّ السّابق الذي يشير إليه؛ بوصفه كاشفًا عن المضمر بما يعود عليه، هو في «قوله: (اللَّـهُمَّ إنّي أسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْعَظيمِ الْأعْظَمِ الأعَزِّ الْأجَلِّ الْأكْـرَمِ)»[١٥٦]. ولا ريبَ في أنَّ سمة الاختصار قد تحقّقت، للمطابقة الإحاليَّة السّابقة، فضلًا عن دفع التَّكرار، ناهيك بقيم التَّرابط النَّصِّي اللاحق منه بالسَّابق، وهذا يفضي إلى التماسك والاتساق للمطابقة الإحاليَّة بين التالي الذي يفسِّره المرجع الدَّلاليّ المتقدِّم.

ومن ذلك أيضًا في «قوله: (وَخَمَدَتْ لَهَا النّيرانُ في أوْطانِها)». قال رحمه الله: «الضَّمير في «لها» قد عرفته»[١٥٧]. وهذه المعرفة هي عبارة عن معهود قريب لما تعلَّق في ذاكرة المتلقِّي من النَّصّ الدعائيّ وما تقدّم ذكره من الأسماء قبل هذه الفقرة من الدُّعاء، وهذه الأسماء هي الأسماء الخمسة التي أقسم بها الإمام عليه السلام، في «قوله: (وَبِعِلْمِكَ، وَجَلالِكَ، وَكِبْرِيآئِكَ، وَعِزَّتِكَ، وَجَبَرُوتِكَ الَّتي لَمْ تَسْتَقِلَّهَا الْأرْضُ)»[١٥٨]. فكم من دالّ مرجعيّ، قد استوعبه الضَّمير!، وكم اختصار

حقّق!، ناهيك بالاتساع الدَّلاليّ الذي فيه يحيل إليه إدراك المعرفة، وهي مراجع لسانيَّة تفصح عن تفسير هذا الرمز الوظيفيّ: المضمر.

ومثل هذا ما في «قوله: (الَّذي عَنَتْ لَهُ الْوُجُوهُ، وَخَضَعَتْ لَهُ الرِّقابُ، وَخَشَعَتْ لَهُ الأَصْواتُ، وَوَجِلَتْ لَهُ الْقُلُوبُ مِنْ مَخافَتِكَ)». إذ قال رحمه الله: «الضَّمير في «له» فيه، وفيما بعده، راجع إلى الجلال المتقدِّم آنفًا»[١٥٩]. أي: في المرجعيَّة السّابقة ومتعلِّقاتها الوصفيَّة من «قوله: (وَبِجَلالِ وَجْهِكَ الْكَريمِ أَكْرَمِ الْوُجُوهِ، وَأَعَزِّ الْوُجُوهِ)»[١٦٠].

فهذا الإدراك الإحاليّ من لدن الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله يكشف عمَّا في تصوُّره من معاني التَّرابط النَّصِّيّ والاختزال اللَّفظيّ والقدرة على لمح ما في السَّابق اللِّسانيّ المتعدِّد الوصف والعطف، بمعناه المطابقيّ الدَّلاليّ، من أثر في اختيار الإمام عليه السلام من الدّوال الكنائيَّة، وهو الضَّمير، حتَّى يبدو الضَّمير، وقد عبَّر عنها مرةً أخرى بصورة دلاليَّة لفظيَّة أخرى، تقف فيها القيمة الإدراكيَّة على قراءة سابق لتفسير لاحق.

ولعلَّه رحمه الله، في بعض من إجراء، يأتي إلى نحو المفسِّر المرجعيّ؛ ليكون الأخير هو محط التَّفسير والذِّكر على نحو التصريح بعد الإضمار، وهذا ما يتعاضد مع الإضافة إلى الضَّمير، كما قال في «قوله: (وَأَوْفَيْتَ لإِبْراهيمَ عليه السلام بِميثاقِكَ، وَلإِسْحاقَ بِحَلْفِكَ، وَلِيَعْقُوبَ بِشَهادَتِكَ)». قال: «أمَّا الحلف المضاف إلى إسحاق عليه السلام فمعناه قريب من معنى الميثاق المتقدِّم آنفًا»[١٦١].

وقد يرتقي هذا إلى مستوى من الإدراك النَّصِّي بالإحالات على سابق، ليس إلى القريب فحسب، إلى البعيد في السِّياق النَّصِّيّ، وهو المعيار والحكم، في التَّماسُك النَّصِّيّ الدَّلاليّ، وهذا ما نجده متضافرًا مع اسم الإشارة، وهو ما سنتحدَّث عنه.

٢ـ أسماء الإشارة

تقارب أسماء الإشارة مفهوم الضَّمائر في الافتقار والاحتياج إلى التَّفسير والتَّوضيح؛ جاء في شرح المفصَّل: «يُقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنَّها تشير إلى كلّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيّها تشير فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصِّفة عند الإلباس،... فتعريف الإشارة أن تخصِّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النَّحويُّون إنَّ الإشارة تتعرّف بشيئين بالعين وبالقلب،...»[١٦٢]؛ ولهذا تعيَّنت في المفهوم النَّحويّ: «كلّ ما وُضِعَ لمشار إليه»[١٦٣]، وصارت به: كُلِّيّات وضعًا جزئيات استعمالا[١٦٤]، وهو استعمال بحسبها؛ لأنَّ المشار إليه، إمَّا واحد أو اثنان، أو جماعة، وكلّ واحد منها، إمَّا مذكَّر، أو مؤنّث، وكلّ واحد منها إمَّا قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها، ليكون مجموعها في حساب معيَّن، مائة وثمانية[١٦٥].

وفي «صفوة الصِّفات»، يتجلَّى من إجراء التَّجريد والنَّظر النَّحويّ ما يكون تاليًا على التَّطبيق وإدراك توظيف أسماء الإشارة في النَّصّ الدُّعائيّ، ففي الأصول النَّظريَّة يذكر الشَّيخ الكفعميّ، وهو في سبيل تأصيل استعمالاتها وأشكالها الصُّوريَّة في التَّعبير، قال رحمه الله: «وأصل «ذلك»: «ذا» وهو اسم يشار به إلى المذكّر، مثل: تا، للمؤنَّث، ومثل: ذان، في التثنية، وفي الخطاب: ذانك وذينك، بالتَّخفيف فيهما وبالتَّشديد، والجمع: أولئك وأولى لك [كذا] وتدخل الهاء، فتقول: هذا وهذي وهذه، وتدخل الهاء على ذاك، فتقول: هذاك، ولا تدخل على ذلك، ولا على أولئك، وذا إشارة إلى القريب، وذاك إلى البعيد، وذلك إلى الأبعد»[١٦٦].

وهو نصّ معياريّ يكشف عن مستوى توظيف أسماء الإشارة واستعمالاتها السِّياقيَّة، ليس إلا، وعلى نحو من إسهاب، كما في مقولات التَّطبيق، ففي قوله رحمه الله: «الأولى: الضَّمير في «ذلك»، وفي «به» في قوله: (وَكَما غِبْنا عَنْ ذلِكَ، وَلَمْ نَشْهَدْهُ، وَآمَنّا بِهِ)، راجع إلى الأقسام والعزائم والأنبياء المذكورين في هذا الدُّعاء»(١٦٧).

ويعني بذلك تلك الفقرات الدُّعائيَّة، سواء أكانت القريبة المسافة منها أم البعيدة، التي تقدَّم ذكرها في قوله الإمام عليه السلام: «(وَبِنُورِ وَجْهِكَ الَّذي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِلْجَبَلِ، فَجَعَلْتَهُ دَكًّا، وَخَرَّ مُوسى صَعِقًا، وَبِمَجْدِكَ الَّذي ظَهَرَ عَلى طُورِ سَيْناءَ، فَكَلَّمْتَ بِهِ عَبْدَكَ وَرَسُولَكَ مُوسَى بْنَ عِمْرانَ، وَبِطَلْعَتِكَ في ساعيرَ، وَظُهُورِكَ في جَبَلِ فارانَ، بِرَبَواتِ الْمُقَدَّسينَ، وَجُنُودِ الْمَلائِكَةِ الصّافّينَ، وَخُشُوعِ الْمَلائِكَةِ الْمُسَبِّحينَ، وَبِبَرَكاتِكَ الَّتي بارَكْتَ فيها عَلى إِبْراهيمَ خَليلِكَ عليه السلام في أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَبارَكْتَ لِإِسْحاقَ صَفِيِّكَ في أُمَّةِ عيسى عليه السلام، وَبارَكْتَ لِيَعْقُوبَ اِسْرائيلِكَ في أُمَّةِ مُوسى عليه السلام، وَبارَكْتَ لِحَبيبِكَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله في عِتْرَتِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَّتِهِ)».

نجد في هذا النَّصّ، على وجازته، أكثر من إجراء وظائفيّ ودلاليّ يمكن بيانها على نحو ما يأتي:

١ـ إدراك تمثيل اسم الإشارة مع المضمر، تنزيلهما منزلة الوظيفة الواحدة، وهما كذلك في هذا النَّصّ؛ لأنَّ اسم الإشارة «ذلك»، يشير إلى سابق، كما أنَّ الضَّمير، في «به» يشير إليه، والمرجع اللساني لكل منهما هو النَّصّ المذكور، وهو نصّ طويل.

٢ـ ثمَّة مقاربة كبيرة في هذا التَّوظيف الإدراكيّ بين الإشارة والضَّمير، فالدرس النحوي النَّصِّيّ يقرن جملة من المفاهيم تحت مقولة الضَّمائر.

٣ـ الاختزال والإيجاز الذي حقّقه كلّ من الإشارة والمضمر، عالٍ، فلو ذُكِرَ

مرةً أخرى؛ لكان السِّياق النَّصّي والإفادة منه بعيدًا، أمَا وقد ذُكِرَ رمزا الإشارة والضَّمير، فقد حقَّق من المعنى الدَّلاليّ الكثير.

٤ـ كان لكلّ من اسمي الإشارة والمضمر أثرٌ كبير في التَّماسُك النَّصّيّ، وهو ما يفضي إلى الاستمرار الدَّلاليّ والتَّواصُل الإبلاغيّ.

في الاحتمال الوظائفيّ النَّحويّ

قد يوجد في التَّركيب النَّحويّ من التَّفسير والاحتمال الإعرابيّ، ما لا ترجيح فيه لجانب على جانب؛ وذلك لأمور كثيرة، منها: إيجابيَّة؛ لتوافر القرائن والأدلَّة التي تتساوى في الدَّلالة والبحث النَّحويّ الاستدلاليّ، فيكون اعتماد أحدهما قاضيًا في الحكم مع وجود تصوّرٍ لحكم نحويّ آخر، ومنها سلبيَّة؛ وذلك لعدم وجود هذه القرائن الصّارفة لوجه إعرابيّ دون وجه، وهو الأمر الذي يتّسع فيه التَّركيب النَّحويّ لأكثر من وجهٍ، فتتعدَّد فيه الوجوه الإعرابيَّة؛ لتكون الاحتماليَّة فيها قائمة على ما في الاعتماد من قواعد التَّوجيه والتَّفسير النَّحويّ.

وفي «صفوة الصِّفات» نجد من الاحتمال الوظيفيّ النَّحويّ ما لا وقوف فيه لوجه دون وجه آخر، وذلك في النَّظر في «قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[١٦٨]. إذ قال رحمه الله: «يجوز أن يكون معناه: أن يدفع الرجل ولدها إلى مرضعةٍ أخرى. ويجوز أن يكون معناه: ولا تضارّ الأُمُّ الأبَ فلا ترضعه، فيحتمل البناء للفاعل، والمفعول»[١٦٩].

لقد أخفى إدغام الراء المكرّرة في «تُضارّ» = «تُضارر» الأولى منهما مكسورة ومفتوحة، أخفى شكل الفعل صيغةً وعلامات بنية، فاحتمل أن يكون الفعل فيها، إمَّا على طريقة «فَعَلَ»[١٧٠] الذي يُوجِّه النَّظر النَّحويّ إلى المبني للمعلوم/

الفاعل، أو على طريقة «فُعِلَ»، وطي الفاعل؛ ليكون مبنيًا للمفعول/المجهول، ليكون التَّقدير في المبني للفاعل، عند فتح الادغام: ولا تُضارِر والدةٌ، وفي المبني للمجهول بعد حذف الفاعل، وبناء الفعل للمفعول: ولا تُضارَر والدةٌ.

أقول في قول أبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) توصيف يُفصح أكثر عمَّا في نصّ الشّيخ الكفعميّ، بل فيه أكثر من قراءة وتفسير وتوجيه، قال الأندلسيّ: «فأمَّا من قرأ بتشديد الراء، مرفوعة أو مفتوحة أو مكسورة، فيحتمل أن يكون الفعل مبنيًا للفاعل، ويحتمل أن يكون مبنيًا للمفعول، كما جاء في قراءة ابن عباس، وفي قراءة ابن مسعود؛ ويكون ارتفاع: والدة ومولود على الفاعليَّة إن قُدِّر الفعل مبنيًا للفاعل، وعلى المفعوليَّة إن قُدِّر الفعل مبنيًا للمفعول، فإذا قدرناه مبنيًا للفاعل، فالمفعول محذوف تقديره: لا تُضارِر والدةُ زوجَها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضَّرَر، ولا يُضارَر مولودٌ له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضَّرر»[١٧١].

يبدو أنَّ إدراك الشَّيخ الكفعميّ يتجلَّى في افتراض نصُّه: أنَّ الإدغام أسهم بخفاء الدّال العلاميّ في المباني والصِّيغة التَّمهيديَّة الموطئة للفاعليَّة أو المفعوليَّة، فأوجب التَّقدير والاحتمال والتَّأويل، ولولاه لكان السِّياق النَّصِّيّ واضح المبنى والمعنى والدَّلالة، ليس فيه أيّ تأويل، سوى قراءة النَّصّ على المراد.

في المنصوبات

تقسِّم المدوَّنة الصَّرفيَّة[١٧٢] الفعل على أنواع متعدِّدة في ثنائيّات متقابلة، منها ثنائيَّة: «التَّعدِّي واللزوم»، وهو تقسيم يتعاضد في مبانيه مع ما تنتهي إليه المدوَّنة النَّحويَّة[١٧٣] من قراءة في نظريَّة العامل وباب المنصوبات، و«علم

المفعوليَّة»[١٧٤]، في مفهوم: ما نصب «بعد تمام الكلام»[١٧٥]، فالفعل اللازم: ما لا يتجاوز فاعله، والمتعدِّي: ما يجاوزه؛ ليصل إلى مفعول أوَّل، وهو كثير، وقد يتعدَّى إلى مفعولين: أصولها مبتدأ وخبر، وهو باب «ظنّ وأخواتها»، وإلى ثلاثة في باب «أعلم وأرى». قال ابن النّاظم: «من الأفعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل، فتدخل على المبتدأ والخبر، بعد أخذها الفاعل، فتنصبهما مفعولين،...»[١٧٦]. وفي أوضح المسالك: «أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وإنَّما قيل لها ذلك؛ لأنَّ معانيها قائمة بالقلب،...»[١٧٧]، ومنها ما يفيد اليقين، كـ«رَأَى» مثلًا، وما ما يفيد الرُّجْحَان، أي: رُجْحان الخبر، كـ«جَعَل» وسواه من الأفعال.

وفي إجراء الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله رَصْدٌ لتوصيف نحويّ قائم على إدراك دلاليّ لأفعال من «ظنّ وأخواتها»، وذلك في «قوله: (**وَجَعَلْتَ رُؤْيَتَها لِجَميعِ النّاسِ مَرْئى واحِدًا**)». قال رحمه الله: «الرُّؤية بالعين تتعدَّى إلى مفعول واحد، نحو: رأيتُ زيدًا، أي: أبصرتُه، وبمعنى العلم إلى مفعولين، نحو: رأيت زيدًا عالمًا،...»[١٧٨].

وهو توصيف لم يخرج عن تقرير المدوَّنة النَّحويَّة من نحو الدَّلالة القلبيَّة الحلميَّة، أو البصريَّة بالجارحة: العين. أقول: لعلَّ في إجراء الشَّيخ الكفعميّ لتسييق مصدر الفعل «رأى» قرآنيًّا وما فيه من معنًى، لعلَّ فيه معيارًا ودليلًا للتوصيف الوظيفيّ النَّحويّ؛ وذلك لأنَّ المعنى هو الحَكَم في تحديد هذه الأفعال قلبيًا أو غير ذلك، فضلًا عن دلالتها في التَّناوب والتَّضمين، وهذا التَّسييق، ليس للفعل المتقدِّم «**رأى**» فحسب، بل يجري أيضًا على ما رصده من الفعل «**جعل**»، فالأوَّل يتجلَّى بحسبه، أعني: الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله في «قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً**﴾[١٧٩]. أي: ألم تسمع. وقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ**

﴿إِلَى الَّذِينَ أُوْتُواْ نَصِيبًا﴾[١٨٠]، أي: ألم ينته علمك إلى هؤلاء ومعناه: أعرفهم. وقوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[١٨١]، أي: علّمنا. وقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾[١٨٢]، أي: يعلم. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاء لَأَرَيْنَاكَهُمْ﴾[١٨٣]، أي: عرفناهكم. وقوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾[١٨٤]، أي: قابلهم»[١٨٥].

أمَّا الفعل النَّاسخ «جعل»، فقد جاءت موارد تسييقه عن شرحه ﷺ لـ«قوله: (وَجَعَلْتَ الشَّمْسَ ضِيآءً، وَخَلَقْتَ بِهَا الْقَمَرَ، وَجَعَلْتَ الْقَمَرَ نُورًا)». قال ﷺ: «الجعل: هنا بمعنى الصَّيرورة، ومنه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[١٨٦]، أي: صيّرناهم، ويكون جعل بمعنى: عمل وهيَّأ، بقوله: جعلت الشَّيء بعضه فوق بعض. ويكون بمعنى الوصف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[١٨٧]، أي: وصفوهم بذلك. وبمعنى الخلق كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ﴾[١٨٨]. وبمعنى التَّبيين، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلا﴾[١٨٩]، أي: تبيّنتم أنَّ الله عليكم رقيبًا وشاهدًا. وبمعنى الرؤية، كقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[١٩٠]، أي: هل رأوا غير الله خلق شيئًا فاشتبه عليهم خلق الله من خلق غيره؟. وبمعنى الحكم والاعتقاد، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾[١٩١]، أي: لا تعتقد مع الله إلهًا آخر وتحكم به.... وبمعنى الإنشاء والحدوث، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[١٩٢]... ولـ«جعلت» معان أخر لا يليق ههنا ذكرها»[١٩٣].

أقول: إنَّها سياقات، وإن كان بعضها مكرَّرًا، يمكن أنْ تُضاف إلى ما في النَّظر النَّحويّ من رُؤى التَّقعيد والتَّقنين في باب «ظن وأخواتها».

في التّأويل - تفسير الإخبار بالمصدر

تقدَّم بنا أنَّ هذه الأفعال في توصيف النَّحويّين، تدخل على الجملة الاسميَّة: المبتدأ والخبر، أو ما أصله كذلك، وهو إجراء، في النَّظر النَّحويّ، لا يعني تغيير ما عليه الأصل، إلا التغيُّر الإعرابيّ، أمَّا سائر الفصائل والقيود والقرائن، فهي هي أنفسها، بل هي الأحكام في باب المبتدأ والخبر أنفسها في هذا الباب، كعدم الإخبار بالمصدر، والجثّة والزَّمان، والتَّقديم والتّأخير وجوبًا وجوازًا وسواها من الثُّنائيَّات التَّقابليَّة، وإلا سينفتح باب التّأويل النَّحويّ؛ استقامةَ النَّظم والتَّقعيد.

وفي «صفوة الصِّفات»، تبدو البنية العميقة الأصل الأوّل في التَّركيب الأنموذجي حاضرة في تصوُّر الشّيخ الكفعميّ رحمه الله وذلك في تفسير «قوله: (وَبِنُورِ وَجْهِكَ الَّذي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِلْجَبَلِ فَجَعَلْتَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسى صَعِقًا)». قال رحمه الله: «معنى: (فجعلته دكًّا) أي مدكوكًا، وهو مصدر بمعنى: مَفْعُول»[١٩٤].

فهذه القراءة بالتَّأويل من المصدر إلى اسم المفعول، إنَّما تكشف ما ينبغي أن يكون عليه الإسناد في الجملة التي يدخل عليها الفعل الناسخ: «جعل» من كون ما أصله الخبر في باب هذه الأفعال «ظنَّ وأخواتها»، هو المشتقّ، ولذلك كان منه رحمه الله أن ينظر إلى ما كان في الأصل الأوَّل مع ما يتعاضد معه من المباني الصّرفيَّة؛ ليصدّر هذه المقالة والتّأويل النَّحويّ؛ لأنَّه لا يجوز الإخبار عن المصدر، إلا بالتّأويل، ولم ينفرد التّأويل ثمَّة في باب «ظنّ وأخواتها»، بل إجراؤه كائن في باب «الحال» كما سيأتي.

المفعول المطلق

يقرّر النَّحويُّون[١٩٥] حدَّ المفعول المطلق بالقول: هو المفعول على الحقيقة، وهو المقصود بمقولة المصدر؛ لأنَّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كُلّها متعدِّية إليه، سواء أكان يتعدّى الفاعل، أم لم يتعدّه[١٩٦]، وليس كذلك المفاعيل الأخرى، وهي مقيَّدة بحرف جرّ دونه، ولذلك سُمِّي: المفعول المطلق[١٩٧]، ويأتي مفيدًا لتوكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده، وقد يُحْذَف عامله، وجوبًا وجوزًا؛ بشروط مفصَّلة، تتعيَّن مسائل في التَّوجيه والنَّظر النَّحويّ، ولعلَّ بعضها من منشأ استعماليّ تداوليّ ومقاميّ.

وفي «صفوة الصِّفات» نلحظ الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله يلمح في «قوله: (بِرَبَواتِ الْمُقَدَّسينَ وَجُنُودِ الْمَلائِكَةِ الصّافّينَ وَخُشُوعِ الْمَلائِكَةِ الْمُسَبِّحينَ)»[١٩٨]. مصدرًا لا يستعمل فعله، بل يُحذَف وجوبًا، لمكان العلميَّة فيه، وهو: «سبحان». يقول فيه: «سبحان علمٌ للتّسبيح لا يُصرَف، وهو منصوب على المصدريَّة، وسُبُحَان ربِّنا بضمّ السّين والباء، أي: جلالته، وسُبْحان وجهه تعالى أي نعمة وجهه [كذا]»[١٩٩].

يوافق الشَّيخ الكفعميّ إذن في النَّظر ما يذهب إليه ابن يعيش، قال ابن يعيش: «وأمّا قولهم: «سُبْحانَ الله»، فهو مصدرٌ منصوبٌ غيرُ متصرِّفٍ، ولا منصرِفٍ؛ وأمّا كونُه غيرَ متصرّف، فإنّه لم يُستعمل إلَّا منصوبًا، ولا يدخله رفعٌ ولا جَرٌّ ولا ألفٌ ولامٌ، كما تدخل على غيره من المصادر، نحوِ (السَّقْي) و(الرعْي). وهو من المصادر، التي لا تُستعمل أفعالُها، كأنّه قال: «سَبَحَ سُبْحانًا» بتخفيف الباء، كقولك: «كَفَرَ كُفْرانًا»، و«شَكَرَ شُكْرانًا». ومعناه التنْزِيهُ والبَراءةُ، وقد استُعمل مضافًا، وغيرَ مضاف، وإذا لم يُضَف، تُرك صرفُه، فقيل: «سبحانَ مِن

زيدٍ»، كأنّه جُعل عَلَمًا على معنَى البراءة، وفيه الألِف والنونُ زائدتان، نحو قول الأعشى:

أقــولُ لّمــا جــاءني فَـخْـرُه سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

وهو مثلُ «عُثْمانَ» في منعِ الصّرف للعَلَميّة وزيادةِ الألف والنون، فأمّا «سَبَّحَ يُسبِّح» فهو فعلٌ ورد على «سبحان» بعد أن ذُكر وعُرف معناه، فاشتقّوا منه فعلًا. قالوا: «سَبَّحَ زيدٌ»، أي: قال: «سبحانَ الله»، كما تقول: «بَسْمَلَ» إذا قال: «بسم الله»،...»[٢٠٠].

الحال

الحال، في النَّظر النَّحويّ[٢٠١]، يُذكَّر ويؤنَّث، وهو وصف فضلة منتصب مبيِّن لهيأة الفاعل أو المفعول عند وقوع الحدث، كائن في جواب كيف. وهو إنَّما ينتظم في الكلام؛ ويكون على قسمين: مؤسّس لمعنى، ومؤكِّد له، وفي شروط تتصف بالغالبيَّة؛ كونه: منتقلًا مشتقًّا، نكرةً، وقد يأتي مصدرًا، وهو حينئذٍ يـؤوّل، قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): «اعلم أنّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال، فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر،...»[٢٠٢]. وجاء في همع الهوامع: «ورد الحال مصدرًا بكثرة، قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتًا،... وقالوا قتلتُهُ صبرًا، وأتيته ركضًا ومشيًا،... فذهب سيبويه وجمهور البصريّين: إلى أنَّها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتقّ، أي ساعيًا، وراكضًا،... وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان ركض، وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، أي ذا سَعْي،... وقيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعيَّة، وعليه الكوفيون، وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها،... وأجمع البصريون والكوفيّون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته

العرب،...»[٢٠٣].

وفي «صفوة الصِّفات» يكشف الشَّيخ الكفعميّ في «قوله: (وَآمَنّا بِهِ وَلَمْ نَرَهُ صِدْقًا وَعَدْلا)». عن مصدرين، يجري عليهما، على الرّغم من الاختلاف الاستعماليّ فيهما، توصيف نصبهما على الحاليَّة، قال رحمه الله: «(صِدقًا وَعَدْلا) منصوبان على الحال»[٢٠٤].

ولا شكَّ في أنَّ إدراك وصفهما بذلك إنَّما يقوم على تأويلهما النَّحويّ، بالمشتقّ، والتَّقدير: مصدّقين به،... ولولا هذا الملحظ لم يسغ توصيفه بالقول: «حال»؛ لأنَّ النَّصّ، والشّأن هذا، متسع في الدَّلالة إذ يمكن أنْ يكون منصوبًا على المفعوليَّة المطلقة أيضًا.

النّداء

ويفسِّر النَّحويُّون[٢٠٥] النِّداء بمفهوم: تنبيه المخاطب لإقباله، بحرف نائب مناب أدعو، لفظًا أو تقديرًا، وهذا الإقبال يشمل الحقيقيّ والمجازيّ، والمقصود به الإجابة[٢٠٦]، وهو في التَّصوُّر النَّحويّ يندرج بضمن المنصوبات التي يُضْمَر فيها الفعل وجوبًا، لأسباب[٢٠٧]: منها كثرة الاستعمال والقصد، وحروفه ثمانية، والياء منها أمّ الباب؛ لأنَّها أعمّ الحروف استعمالًا في النِّداء[٢٠٨]. وقد يُحذف حرف النِّداء؛ اختصارًا، إلّا في مواضع، منها نداء لفظ الجلالة: يا الله، قالوا: «اسم الله تعالى نحو: يا الله إذا لم يعوَّض في آخره الميم المشدَّدة عن حرف النِّداء؛ لأنَّ نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حُذِفَ حرف النّداء، لم يدل عليه دليل، والحذف إنَّما يكون للدليل،...»[٢٠٩]. وما يختصّ منه في النِّداء سماعًا، في: اللَّهُمَّ، أصلُهُ الجلالة زيدت فيه الميم المشدَّدة عوضًا من حرف النِّداء، ومن ثَمَّ لا يجمع بينهما إلا في الضّرورة، هذا مذهب البصريّين، أمَّا الكوفيّون فجوّزوا الجمع بينهما

بناء على رأيهم إن الميم ليست عوضًا منه، بل بقية من جملة محذوفة، وهي: أُمَّنا بخير[٢١٠].

ويبدو أنَّ الشَّيخ الكفعميّ، وهو يورد تفسير «اللَّهُمَّ» من «قوله: (اللّهُمَّ إنّي أسْأَلُكَ بِاسْمِكَ الْعَظيمِ الْأَعْظَمِ الْأَعَزِّ الأجَلِّ الْأكْرَمِ)». يبدو متابعًا للبصريّين، معتمدًا فيه على نقله من سيبويه (ت ١٨٠ هـ) من توجيهه النَّحويّ وإجراء قول. قال رحمه الله: «اللَّهُمَّ: معناه: يا اللهُ، حُذِفَت منه يا النداء، وجُعِلت الميم عوضها، والـ «لاهم» أيضًا بمعنى اللَّهُمَّ، قال عبد المطلب:

لاهـم أنَّ المـرء يمنع رحله ... وجـلالـه فـامـنـع جـلالَـك

وجوز سيبويه أن يكون لاه اسم الله، والميم في لاهم واللهم بدل من حرف النداء، وربَّما جمع بين البدل والمبدل في ضرورة الشِّعر، كقوله:

. . . . . أقول: يا اللهم يا اللهما»[٢١١].

أقول: تتساوق مقولته رحمه الله مع مقولات النَّحويِّين في إجراء توصيف معنى النِّداء وتفسيره لـ«اللَّهُمَّ» بالعوض والإبدال، وإن كان ثمَّة خلاف بين النَّحويّين، فليس ممَّا هو فيه كما يُفهم افتراضًا من فحوى تركه له بل فائدة تكفي على ما تقدّم تفسيره واعتماده.

في المجرورات

المجرور بالحرف:

يتضافر المعنى الـدَّلاليّ مع النَّظم الوظيفي النَّحويّ[٢١٢]، في توصيف حروف الجرّ، من كونها عشرين حرفًا، كُلَّها مختصةً بالأسماء، تجرّ معاني الأفعال أو تضيفها إلى الأسماء التي بعدها وتربطها بها، فيكون المراد من الجرّ المعنى

المصدريّ، ولهذا تُسمَّى «حروف الإضافة»، و«الجرّ»، و«الصِّفات» أيضًا؛ لأنَّها تُحدِث صفة في الاسم، ولكلّ منها معانٍ استعماليَّة خاصَّة، كما في توصيف البصريّين، أو أكثر في تناوب حرف مكان آخر، كما في إجازة الكوفيّين.

وفي رصد الشّيخ الكفعميّ ثقافة وتضايف ثُمّ إحالة على مراجع، حين ينظر إلى ما يؤدِّيها حرف الجرّ في الجملة، ففي معنى حرف الجرّ «اللام» مثلًا يجمع بين المعنى البلاغيّ والتَّفسير النَّحويّ، إذ يجعل استعماله من أنواع البديع. قال: رحمه الله: «اعلم أنَّه قد حصلت في هاتين العقدتين اللتين هما: (الَّذي إِذَا دُعِيْتَ بِهِ عَلَى مَغَالِقِ أَبْوابِ السَّماءِ لِلْفَتحِ بِالرَّحْمَةِ اَنْفَتَحَتْ، وَإِذَا دُعِيْتَ بِهِ عَلَى مَضَائِقِ أَبْوابِ الأَرْضِ لِلْفَرَجِ بِالرَّحْمَةِ اَنْفَرَجَتْ) أنواعًا من البديع»[٢١٣]، ثُمَّ قال: «منها لام العِلَّة: في للفتح، وللفرج، بمعنى: إنَّ الاسم الأعظم علّة لفتح المغالق وتفريج المضايق، قال تعالى: ﴿لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٢١٤]، فسبق الكتاب من الله تعالى عِلَّة للنجاة. ومعاني اللامات كثيرة تناهز أربعين معنًى، وقد أفرد محيي الدين إبراهيم بن عمر الفاروثي، معاني اللامات كتابًا سمّاه: ضروب اللامات، ليس هاهنا مكان ذكرها»[٢١٥].

وفي معنى «الباء» وما تضفيه من معنى السّببيَّة في التَّركيب، قال رحمه الله في «قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُكَ الْحُسْنى عَلَيْهِمْ بِما صَبَرُوا...)». مع دليل قرآنيّ بتناصّ لقوله تعالى: ﴿بِمَا صَبَرُواْ﴾[٢١٦]. قال: «أي: بسبب صبرهم»[٢١٧].

القسم

يؤشِّر إفراد المدوَّنة النَّحويَّة[٢١٨] لحروف القسم؛ في باب مستقلّ؛ إلى ما فيه من أهمِّيَّة وأحكام نحويَّة ودلاليَّة خاصَّة؛ لأنَّه يقع تحت مقولات صريحة وغير صريحة، وكلاهما جملة فعليَّة أو اسميَّة، قال ابن جني: «اعلم أنَّ القسم، ضرب

من الخبر، يُذكر ليُؤكَّد به خبرٌ آخر، والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به، ثلاثة هي: الباء والواو، والتاء، فالباء هي الأصل،...»[٢١٩]، وسواها محمول عليها؛ والفعل القسميّ معها له أن يظهر أو يُضمر، فضلًا عن دخولها على المُضمر والمُظهر من الأسماء[٢٢٠].

أقول تشكِّل بنية القسم في النَّظريَّة النَّحويَّة بنية نصِّيَّة كبرى، وهذا ما يُلحظ في مقولات الاختيار والاحتياج والتَّعالق بين المكوِّنات التي تكون جملة القسم فيها، لتشير إلى مواقع من الوظائف المشوبة بالدَّلالة والقصد، قال ابن عصفور: «تحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء، القسم، والمُقسَم به، والمُقسَم عليه، وحروف القَسَم والحروف التي تُعلِّق المُقسَم به، بالقسم عليه، فأمَّا القسم فهو جملة يؤكَّد بها جملة أخرى،...»[٢٢١].

وللشّيخ الكفعميّ في «صفوة الصِّفات» هذا الرصد والإدراك، إذ ينظر إلى جمل الدُّعاء التي تجري في سياق القسم، ليجعل منها منطقة في التَّحليل والشَّرح، ففي «قوله: (وَبِمَجْدِكَ الَّذي تَجَلَّيْتَ بِهِ لِمُوسى كَليمِكَ عليه السلام في طُورِ سَيْناءَ، وَلِإبراهيمَ عليه السلام خَليلِكَ مِنْ قَبْلُ في مَسْجِدِ الْخَيْفِ، وَلِإسْحاقَ صَفِيِّكَ عليه السلام في بِئْرِ شِيع، وَلِيَعْقُوبَ نَبِيِّكَ عليه السلام في بَيْتِ إيل)».

قال رحمه الله: «المعنى: أنَّه عليه السلام أقسم على الله سبحانه بمجده الذي تجلَّى به لهذه الأنبياء الأربعة عليهم السلام في هذه الأماكن الأربعة»[٢٢٢].

وفي «قوله: (وَبِعِلْمِكَ وَجَلالِكَ وَكِبْرِيآئِكَ وَعِزَّتِكَ وَجَبَرُوتِكَ الَّتي لَمْ تَسْتَقِلَّهَا الأَرْضُ)».

قال رحمه الله: «أقسم عليه السلام على الله سبحانه بهذه الخمسة المذكورة»[٢٢٣].

وفي قوله: (وَبِبَرَكاتِكَ الَّتي بارَكْتَ فيها عَلى إِبْراهيمَ خَليلِكَ عليه السلام في أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَبارَكْتَ لإِسْحاقَ صَفِيِّكَ في أُمَّةِ عيسى عليه السلام، وَبارَكْتَ لِيَعْقُوبَ اِسْرآئيلِكَ في أُمَّةِ مُوسى عليه السلام)»: «أقسم عليه سبحانه ببركاته التي بارك فيها على إبراهيم عليه السلام في أمّة نبينا محمد صلى الله عليه وآله.»[٢٢٤].

ثُمَّ قال: «قوله: (وَبارَكْتَ لإِسْحاقَ صَفِيِّكَ في أُمَّةِ عيسى عليه السلام، وَبارَكْتَ لِيَعْقُوبَ اِسْرآئيلِكَ في أُمَّةِ مُوسى عليه السلام). وهو عطف على القسم ببركات إبراهيم عليه السلام. وتقدير الكلام: وببركاتك التي باركت لإسحاق صفيك، وببركاتك التي باركت ليعقوب إسرائيلك»[٢٢٥].

تمثيل القسم في النَّصّ ثمَّة ليس فيه مطالب تفصيليَّة على نحو المباني، بل القصد، كما يبدو من الشرح والتَّحليل، هو ما يعنيه القسم، وأهمِّيَّة المُقسَم به.

المجرور بالإضافة:

الإضافة هي مطلق الإسناد، في مفهوم الدَّرس النَّحويّ[٢٢٦]، وفي حدِّها قول: هي نسبة تقييديَّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ أبدًا، والاسم الأوَّل هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، وهو الذي نُسِبَ إليه شيء بواسطة حرف الجرّ، ولذلك كانت أقسامها قائمة على معاني الحروف في: الملكيَّة بمعنى «اللام»، والبيانيَّة بمعنى «من»، والظرفيَّة بقيد «في». وهي إمَّا حقيقيَّة تفيد التَّعريف أو التَّخصيص، أو مجازيّة تفيد التَّخفيف في اللَّفظ فحسب. وتقسيم الأسماء بحسب النَّحويّين فيها إمَّا جائز الإضافة، وإمَّا ممتنع، ومنها ما يكون ملازمًا لها، لفظًا أو معنًى، أو معنًى فحسب، وهي: «كل وبعض وأيّ».

ويبدو من رصد النَّحويّين لفاعليَّة الجزأين أحدهما بالآخر معًا، هو الدَّافع لعقد دائرة التَّوصيف بالإسناد أو التَّركيب الإضافيّ، ليس على المستوى الوظيفيّ

فحسب، بل الدَّلاليّ أيضًا، قال ابن مالك: «كلّ جزء من جزأي الإضافة مؤثّر في الآخر؛ فالأوّل مؤثِّر في الثاني الجرّ بأحد المعاني الثلاثة، والثاني مؤثِّر في الأوّل نزع دليل الانفصال مع التَّخصيص، إن كان الثاني نكرة، ومع التَّعريف إن كان معرفة»[٢٢٧].

وعند قراءة «صفوة الصفات»، يتبيّن إجراء الشيخ الكفعميّ لما في نسق الإضافة من معنى أو تعويض وإبدال، فمن الرصد الدَّلاليّ الذي يعقد عليه شرح النَّصّ، ما قال في قوله: (وَسَخَّرْتَها بِسُلْطانِ اللَّيْلِ وَسُلْطانِ النَّهارِ، وَالسّاعاتِ وَعَدَدَ السِّنينَ وَالْحِسابِ)». قال رحمه الله: «إنَّما أضاف السّلطان الذي هو القهر والقوة هنا وهو الله تعالى حقيقة إلى الملوين [يقصد الليل والنهار]؛ تفخيمًا لأمرهما؛ ولكونهما العِلَّة في معرفة الساعات والسنين والحساب،...»[٢٢٨].

فالنَّظر يبدو من جانبين الأوّل من المضاف إليه الذي عُكِسَ عليه معنى المضاف المكرَّر، وهو «السُّلطان»: القهر والقوة، ليكون المضاف إليه في توصيفه عِلَّة الحساب، ولولا هذا الإسناد الجزئيّ، أي: الإضافة/التَّركيب الإضافي؛ لما كانت لهذه الدَّلالة من التَّفخيم والتَّعظيم من معنى، فضلًا عن قراءة العدول الاستعماليّ المعجميّ ونسبة المعنى من السُّلطان إلى المضاف إليه: الليل والنهار، فالمفارقة المعجميَّة التي تحصلت في طيات الإضافة فاعليَّة ثانية لهذا المعنى النَّحويّ الدَّلاليّ المرصود منه رحمه الله.

ومن توجيهه لمبدأ الإضافة وما تؤدِّيه من وظيفة الاختصار وتأثير الثاني بالأوّل، حتَّى يُحذف منه ما يدلّ على تأنيثه، ما قاله رحمه الله في: «قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[٢٢٩]. قال: «أي: أدامها، ولم يقل: وإقامة؛ لأنَّ الإضافة قامت مقام الهاء»[٢٣٠].

أمّا إجراؤه التَّحليليّ في الأسماء الملازمة للإضافة، فيبدو في قراءته لـ «كلّ،

وبعض»، وهما في التَّصوُّر النَّحويّ، من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى، لا لفظًا، بمعنى يمكن قطع الإضافة عنهما وتبقى الإضافة فيهما منويَّة، ولذلك هما معرفتان، لا تدخل عليهما «أل»[٢٣١]، ولكنَّ الشَّيخ رحمه الله ينظر إليهما على أنَّهما ممّا يمكن أن يدخل عليهما «أل» بقراءة مخالفة، ومتابعة، يعقبها أخذ بها وتصويب رأي. قال رحمه الله: في «قوله: (وَأَنْتَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ). قال صاحب نجد الفلاح: كلّ وبعض معرفتان لم يجيا عند العرب بالألف واللام، قال: وهو جائز لأنَّ فيهما معنى الإضافة. وفي كتاب التّكملة: قال أبو حاتم: قلتُ للأصمعي: العلم في كتاب ابن المقفّع كثير، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل. فأنكر ذلك أشدّ الإنكار، فقال: الألف واللام لا يدخلان على بعض وكلّ؛ لأنَّهما معرفة بغير ألف ولام. وفي القرآن: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[٢٣٢]. قال أبو حاتم: ولا تقول العرب الكلّ، ولا البعض، وقد استعمله النَّاس حتَّى سيبويه والأخفش في كتابيهما لقِلَّة علمهما بهذا النَّحو، فاجتنب ذلك؛ فإنَّه ليس من كلام العرب. قلتُ: قد جوّزه الأزهريّ والجوهريّ وسيبويه والأخفش، وغيرهم من أفاضل العلماء، وإنْ أنكره الأصمعي»[٢٣٣].

أقول في المسألة جدل قائم بين النَّحويّين[٢٣٤]، خلاصته قاسم مشترك، وهو أنَّ «كلّ وبعض» من الأسماء المضافة معنًى، وهي معرفة لذلك، ومعرفتها، في حساب نيَّة الإضافة، تنكر إدخال «أل» عليهما، وعلى الرّغم من ذلك يبدو أنَّ الشّيخ الكفعميّ رحمه الله على قياس متابعة، له رأيٌ فيهما، وهو جواز دخول «أل» عليهما.

في التَّوابع

تنتظم التَّوابع في مفهومها النَّحويّ[٢٣٥] بـالثواني المساوية للأوَّل في الإعراب، المشاركة له في العوامل، أي: المتمِّمات الملازمة له إعرابًا ودلالة معنًى[٢٣٦]، قال ابن النَّاظم: «التَّابع: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمجدّد،... وقولي: الحاصل والمتجدِّد: يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب. والتَّوابع خمسة أنواع: النَّعت، والتَّوكيد وعطف البيان، وعطف النَّسق والبدل»[٢٣٧].

الصِّفة/النَّعت

الصِّفة والوصف في اصطلاح البصريِّين مرادف للنعت عند الكوفيِّين، وهي التَّابع الذي يكمِّل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو ما يتعلَّق به؛ لغرض الإيضاح والتَّخصيص، أمَّا الإيضاح، فهو رفع الاشتراك اللَّفظيّ الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، وأمَّا التَّخصيص، فهو رفع الاشتراك المعنويّ الواقع في النّكرات[٢٣٨]. وانتظامها، أعني: الصِّفة، في التَّركيب النَّحويّ يقوم على شروط مهمَّة، كالاشتقاق أصالة، أو تأويلًا، ثُمَّ نحو المطابقة؛ إذ إنَّ الصِّفة لا بدَّ من أن تطابق المنعوت في كلّ خصائصه التَّكوينيَّة في النَّظم والدَّلالة[٢٣٩].

وفي «صفوة الصِّفات»، لا نجد من الشَّيخ الكفعميّ رصدًا للنعت/الصِّفة، إلا في مورد واحد، وذلك في «قوله: (وَتَمَّتْ كَلِمَتُكَ الْحُسْنى عَلَيْهِمْ بِما صَبَرُوا،...)». قال رحمه الله: «الحسنى: تأنيث الأحسن، صفة للكلمة»[٢٤٠].

وهو نصّ يلفت إلى أمرين: استعمال مصطلح البصريّين، ونحو المطابقة بين الصِّفة والموصوف، بين: «الكلمة، والحسنى»، ولا شكَّ في أنَّ هذا الإدراك، على وجازته، دالّ على ما لأهمِّيَّة التَّوابع من قدرة على تحقيق الاتّساق بين المكوِّنات

في النَّصّ، ليس في مورد الصِّفة/النَّعت فحسب، بل في موارد العطف التي هي أكثر إيرادًا، كما يأتي.

العطف بالحرف/النَّسق

يُحدِّد النَّحويُّون[٢٤١] عطف النَّسق، بأنَّه تابع يتوسَّط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف العشرة، ولكلّ منها استعمال خاصّ ودلالة، وهي على نوعين: قسم يعطف مطلقًا، فيشرك الثاني في الإعراب والمعنى، وقسم: يعطف لفظًا حسب. ولهذا يُسمَّى: العطف بالحرف، وهو من عبارات البصريّين، ويُسمَّى» نسقًا عند الكوفيِّين. وكثيرًا ما يسمّيه سيبويه الشّركة. والغرض منه هو الاختصار والاشتراك في التّأثير بالعامل، قال ابن الخبّاز (ت٦٦٠هـ): «النَّسَق بمعنى المنسوق، وهو المنظوم، تقول: نسقْتُ العِقْدَ، أي: نظمتُهُ. ولما كان التَّابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابط، وكان الحرف أولى؛ لأنَّ الحروف نوائب عن الأفعال. وفي حروف العطف اختصار بديع، وهو أنَّها تكفي مؤونة تكرير العامل، والعطف في المختلفين نظير في المتفقين»[٢٤٢].

ويبدو أنَّ في قراءة النَّحويّين[٢٤٣] للتَّركيب العطفيّ ومحورية الروابط: حروف العطف، ومنها «الواو» تحت مفهوم مطلق الجمع، أو الجمع مطلقًا، ووصفها بأمّ الباب، فضلًا عمَّا تختصّ به، والقياس عليها، يبدو أنَّ فيها الكثير من مقاربات الدَّرس النَّصِّيّ الحديث[٢٤٤]، ليس في مبدأ الاختصار، فحسب، بل في مبدأ الاشتراك في المعاني والتَّرابط وتحقيق التَّماسُك النَّصِّيّ؛ لأنَّ العطف من وسائل الاتساق، ومقولات نصِّيَّة النَّصّ.

وفي «صفوة الصِّفات»، يلاحق الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله التَّابع: المعطوف عليه، عندما يلحظ الرابط: حرف العطف الواو، ليعقد عليه شرحه وبيان ما في معاني

النَّصّ من ترابط وشدّ أو تواثق بين فقرات النَّصّ الدُّعائيّ. فمن ذلك مثلًا ما يلحظه في «قوله: (وَفي اَرْضِ مِصْرَ بِتِسْعِ آيات بَيِّنات)». قال رحمه الله: «هذا عطف على ما تقدَّم، أي: وبمجدك الذي كلَّمتَ به موسى بن عمران في أرض مصر بتسع آيات»[٢٤٥].

وفي «قوله: (وَاَوْفَيْتَ لِإبراهيمَ عليه السلام بِميثاقِكَ، وَلِإسْحاقَ بِحَلْفِكَ، وَلِيَعْقُوبَ بِشَهادَتِكَ، وَلِلْمُؤْمِنينَ بِوَعْدِكَ، وَلِلدّاعينَ بِاَسْمائِكَ فَاَجَبْتَ)»[٢٤٦]. قال رحمه الله: «وأمَّا استجابته للداعين بأسمائِهِ، فهو عطف على ما تقدَّم»[٢٤٧].

وفي «قوله: (وَفِي الْمُنْبَجِساتِ الَّتي صَنَعْتَ بِهَا الْعَجآئِبَ في بَحْرِ سُوف)». يقول رحمه الله: «هذا عطف على ما تقدَّم من القسمة عليه سبحانه بمجده، فكأنَّه قال: وبمجدك يوم فرقت لبني إسرائيل البَحر، وبمجدك في يوم المنبجسات، وهي العيون الجارية من الحجر،...»[٢٤٨].

فهذه الإجرائيَّة في التَّحليل والشَّرح، تُفصح عن مدى إدراك ما في تواثق النَّصّ وترابط المعاني التي يحملها رسالةً، فَكَانَ أنْ أجرى الشَّيخ رحمه الله توصيف ما يسجِّل ذلك التّآصُر، فإذا به يلحظ قرينة العطف بحرف «الواو»، ليس في عطف مفرد على مفرد فحسب، بل في عطف فقرات من النَّصّ على فقرات أُخرى منه.

وقد يأتي على أكثر ممّا تقدَّم من تقدير، فيظهر ما أخفي في البنية النَّحويَّة العميقة من تقدير التَّركيب العطفيّ، لمقولة «العطف على نيَّة تكرار العامل»[٢٤٩]. قال رحمه الله: في «قوله: (وَبِبَرَكاتِكَ الَّتى بارَكْتَ فيها عَلى إِبْراهيمَ خَليلِكَ عليه السلام في اُمَّةِ مُحَمَّد صلى الله عليه وآله، وَبارَكْتَ لِإسْحاقَ صَفِيِّكَ في اُمَّةِ عيسى عليه السلام، وَبارَكْتَ لِيَعْقُوبَ إِسْرآئيلِكَ في اُمَّةِ مُوسى عليه السلام). وهو عطف على القسم ببركات

إبراهيم عليه السلام وتقدير الكلام: وببركاتك التي باركت لإسحاق صفيك، وببركاتك التي باركت ليعقوب إسرائيلك»[٢٥٠].

العطف وإعراب النَّصّ:

وقد يورد على اعتياده في المنهج قولًا للمناقشة مع نصوص إجرائيَّة توافقيَّة، أو تخالفيَّة، ليعتمد من بعدُ على قول، وهذا ما نجده عندما عرض قول: «(**اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى مُحَمَّد وآل مُحمَّد**)». وذكر قول «الطبرسي»[٢٥١]، وما أسس عليه، قال رحمه الله: «قال الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الطبرسي: في قولهم: «**اللَّهُمَّ صلِّ على مُحَمَّد وآل مُحَمَّد**» قولان: الأوّل: أن يعطف على محمد بغير تكرير «على»، فعلى هذا القول يكون عطف مفرد على مفرد. الثاني: أن يعطف على صلّ، فيلزمه أن يكرّر «على»؛ لأنَّه عطف جملة على جملة. فعلى الوجه الأول الواو نائب عن الحرف، وعلى الثاني نائب عن الفعل، وهو ههنا قبيح؛ لأنَّه بعيد، والعطف على الاسم حسن فصيح لأنَّه أقرب، والعطف على الأقرب أولى. فقولهم: «**اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آل مُحَمَّد**» لا يصلح، ولا يصحّ عند جميع النُّحاة. أمَّا لو وضع موضع المظهر مضمر كقولك: صلَّى الله عليه وعلى آله، فالعطف على الفعل أولى؛ لأنَّ العطف على الاسم ممتنع هنا؛ لانَّ المجرور بمنزلة جزء الكلمة وعطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة غير جائز؛ لأنَّ المساواة شرط بين العاطف والمعطوف»[٢٥٢].

ثُمّ ينقل الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله، عن «الكراجكي» بيانًا لمسألة العطف الجائز منه والممتنع، وما في اعتماده من القياس النَّظمي على نحو العربيَّة، قال: «وقال الكراجكي في كنز الفوائد: رأيت جماعة من أصحابنا ينكرون على من يفرّق بين اسم النبي صلى الله عليه وآله وآله بـ «على» ويزعمون أنَّهم ما يرون في النهي عن ذلك

خبرًا، ولم اسمع خبرًا يجب التعويل عليه في هذا المعنى. قال: والذي صحّ عندي في ذلك هو ما دلَّت العربية عليه من أنَّ الاسم المضمر إذا كان مجرورًا لم يحسن أن يعطف عليه إلا بإعادة الحرف الجار تقول: مررت بك وبزيد، ونزلت عليك وعلى عمرو، لأنه ترك الحرف الجار لحن»[٢٥٣].

ثُمَّ يقول الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله: «فالصَّواب: أن يُقال صلَّى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا يجوز: صلى الله عليه وآله إلا على أن يكون الآل منصوبة بالعطف على موضع الهاء من «عليه»؛ لأنَّ موضعها نصب بوقوع الفعل، وإن كانت مجرورة بـ«على»»[٢٥٤].

أقول: يبدو لي أنَّ في نصّ الشَّيخ الكفعميّ قراءتين: الأولى: أنَّ النَّصّ متواصل مع قول «الكراجكي» الذي نقله، ليكون رأيًا منقولًا عنه فحسب، وما للشيخ الكفعميّ سوى النَّقل. القراءة الثانية: أنَّه رأيٌ للشيخ الكفعميّ نفسه، وهي قراءة فيها خلاف ما عليه اعتياد الشَّيخ من استعماله المكتوب في هذا الكتاب «الصّفوة»؛ لأنَّه ذَكَر صلى الله عليه وآله. من غير ذكر حرفٍ جارٍّ مع العاطف، في طياته. وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن أن يكون مورده على الاختيار، وهو رأي الكوفيّين من ذكر إعادة الجارّ مع العطف، أو عدمه، على خلاف البصريّين الذين منعوا ذلك إلا بالإعادة، مع المضمر[٢٥٥]، وإلا فخلافه يعود إلى مبدأ الصَّواب الَّذي ذكره.

الإعراب والاعتماد على القرائن

يذكر الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله نصًا مساوقًا للنصّ الدُّعائيّ موضوع الشّرح، نصًّا من «دعاء رجب»، يرصد فيه اختلاف بنية توجب الاختلاف في الإعراب، ليصل منها إلى قول: «فأنواع الإعراب فيها أربعة: أي في قوله: (وبُهْم الصَّافين).

ثُمَّ قال، في كسر «بِهِم» مع عدم جوازه، ونفي صحّته بالقياس على بِنى أُخر، قال: «ولعلَّ على إعراب الكسر، أن يكون هناك مقدّر محذوف، فيكون معنى: وبِهِم الصَّافين الحافين، أي: وألحق بهم الصافين الحافين في الصَّلاة عليهم، والله أعلم؛ لأنَّ صدر الكلام دالٌّ على ذلك لقوله: (صلِّ على عبادِكَ المنتجبينَ)»[٢٥٦].

في حروف المعاني

إعراب الفعل المضارع:

أجرت المدوَّنة النَّحويَّة على قاعدة أنَّ «المعاني... من حقِّها أن تُؤدَّى بالحروف»[٢٥٧] مقولات في «نظرية العامل النَّحويّ»، والتَّصرُّف الإعرابيّ في الاختصاص وعدمه[٢٥٨]، في تصوّر كُلِّي لمعنى الحرف واستعماله الدَّلاليّ: ما دلّ على معنى في غيره[٢٥٩]، وهي قراءة تشي بأهمِّيَّة النَّظم النَّحويّ الذي لا تستقيم مقولة الضّمائم و«الافتقار المتأصِّل»[٢٦٠] للحروف، إلا به.

ومن هذه الحروف ما أُفْرِدَ بباب خاصّ لإعراب الفعل المضارع[٢٦١]، ولكلٍّ منها ملابساته واستعمالاته السِّياقيَّة، وهي نواصب الفعل المضارع، كـ «لن، وأنْ، وكي، وإذن»، وجوازمه، سواء أكانت الجازمة منها لفعل واحد، كـ«لم» واختها: لَمَّا، أم لفعلين في تركيب شرطيّ تعالقت أطرافه، وترابطت معانيه بجزم أم بغيره، وهي أدوات الجزم، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): «اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك قولك: أريدُ أنْ تفعلَ، وكَي، وذلك جئتُك لِكَي تفعلَ. ولَنْ»[٢٦٢].

وعند قراءة «صفوة الصفات» نجد توصيف هذه الحروف يجري على نحوين، الأوَّل إدراك مرجعيتها الإعرابيَّة، سياقًا ووظيفةً، على نحو الإيجاز، ثُمَّ

الإحالة إلى الكتب النَّحويَّة التي تناولتها وضمَّنت معانيها واستعمالاتها، وهذا ما نجده في قول الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله عند شرح: «قوله(اَنْ تُصَلِّي عَلى مُحَمَّد وَآلِ مُحَمَّد)». قال: ««أنْ» حرف ينصب الفعل المستقبل، وله أخوة تفعل كفعله يُعلم من كتب النَّحو»[٢٦٣].

فإدراك ما لوظيفة الحروف من الإعراب في النَّصب، والإحالة على المدوَّنة النَّحويَّة[٢٦٤]، فيه أمران: الأوَّل: الاختصار على نحو مطلبها الأوَّل في الإعراب؛ لأنَّها أُمّ الباب، والثاني: قدرتها على التَّشكيل في سياقات أخرى، وهذا من شأنه فعلًا أن يكون له مكان آخر؛ لأنَّه كثير.

ومثل هذا أيضًا ما في رصده رحمه الله للحرف الجازم «لم»، الذي يختصّ بالفعل المضارع، وله مع أخيه «لَمَّا» من خصائص المفارقة والموافقة الكثير، كنفي الفعل المضارع وقلبه إلى المضي[٢٦٥]، ولكن الشَّيخ الكفعميّ يقتصر على توصيفه الوظيفي فحسب من الدُّخول على الفعل المضارع، ثُمَّ توصيفه بالإعراب: الجزم، ليس إلا، ثُمَّ الإحالة على كتب المدوَّنة النحوية، قال رحمه الله في «قوله: (ولم نره صدقًا وعدلا)»: «لم»: حرف يجزم الفعل المستقبل وكيفيَّة جزمه تُعرَف من كُتُب النَّحو»[٢٦٦].

وفي تأويل معنى الشرط، وجزم الفعلين بالتقدير والتَّضمين، ما نجده يعقد عليه بيانًا وشرحًا، ففي «قوله: (وَكَما غِبْنا عَنْ ذلِكَ، وَلَمْ نَشْهَدْهُ)، قال رحمه الله: «أي مثل ما غبنا عن ذلك ولم نحضره، وهو في معنى الشرط وجوابه: أن تصلّي على محمد وآل محمد، وأن تفعل بنا كذا وكذا»[٢٦٧].

وهو في سياق ترابطي متواثق الأواصر سابقه يتعانق بلاحقه، ولاحقه بسابقه، في نسق نظميّ متماسك الأطراف، بيانه: «(اَللّـهُمَّ، وَكَما غِبْنا عَنْ ذلِكَ،

وَلَمْ نَشْهَدْهُ، وَآمَنّا بِهِ، وَلَمْ نَرَهُ؛ صِدْقًا وَعَدْلًا، اَنْ تُصَلِّيَ عَلى مُحَمَّد وَآلِ مُحَمَّد،...)».

ليأتي تأويله بالدعاء والصلاة، ثم الطلب والحاجة، في جواب.

وقد لا يتوقَّف منهجه في قراءة حروف المعاني بما تقدَّم عندما يأتي إلى الحرف «لا» إذ ينظم في استعمالاته قراءات من المدوَّنة النَّحويَّة بأمثلة قرآنيَّة وأُخرى شعريَّة بين توصيفها مرةً بالحذف، وهو ما عليه شرح النَّصّ الدُّعائيّ ومقاربته بسواه، ثُمَّ الاستدراك عليه بكونها، أعني: «لا» زائدة.

ففي «قوله: (وَبِقُوَّتِكَ الَّتي تُمْسِكُ بِها السَّمآءَ اَنْ تَقَعَ عَلَى الْاَرْضِ إلاّ بِاِذْنِكَ، وَتُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْاَرْضَ اَنْ تَـزُولا)». قال رحمه الله: «هنا «لا» محذوفة والمعنى: أن «لا» تقع على الأرض، وأن «لا» تزولا، وهم يحذفون «لا» في مواضع والمراد الإثبات كهذين الموضعين، كقوله تعالى: ﴿كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾[٢٦٨]، أي: أن «لا» تحبط. ومن أمثلة حذفها ما أنشدته للسيد بدر الدين أبي محمد الحسن الحسيني الجبشيتي دام ظله:

نزلتم منـزلَ الأضيـاف منّا ... فعجّلنا القرى أن تشتمونا

أي: أن لا تشتمونا. وقال الحريري في دُرّته: وقد استعملت مضمرة أيضًا في قول الشاعر:

أقسمت بالله أسقيها وأشربها ... حتّى تفرّق ترب القبر أوصالي

فأضمر «لا»، كما أضمرت في قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٢٦٩]، أي: لا تفتأ، وأكثر ما تضمر في القسم، وقد تُضمر في غير القسم، كقول الراجز لابنته:

أوصيك أن تحمدك الأقارب ... ويرجع المسكين وهو خائب

أي ولا يرجع. قلتُ: وكما استُعمِلت مضمرة، فقد استُعْمِلت زائدة كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[٢٧٠]، فـ«لا» هنا زائدة بدليل قوله تعالى في

سورة أخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ﴾[٢٧١]. واعلم أن «لا» أنواعها كثيرة ذكرها ابن جني في كتابه: معاني الحروف، ولا يليق هذا الكتاب بذكرها»[٢٧٢].

أقول: لعلَّ في ما خَتَمَ به الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله كتاب «صفوة الصِّفات»، من قول: «هذا آخر ما أسمحت بانتخابه الفطنة الخامدة والقريحة الجامدة مع أنَّ جميع حروف المعاني وكثيرًا من نكت المباني لم نتعرض لشرحها في هذه الرِّسالة تفصيًّا من الإسهاب والإطالة، فهي باقية على سكناتها مقرَّة في مكناتها، لكن إن وفقنا الله تعالى في مقام نسيئة الآجال ووفقنا للقيام بصالح الأعمال، شرحناه إن شاء الله تعالى شرحًا يعبق أنف اليراعة، بشر فوائده، وينطق لسان البراعة بذكر فرائده،...»[٢٧٣]. لعلَّ في هذا من الاعتذار لجانبه الكريم، ما به مطلب الاعتبار من منهجيَّة مطروحة، في موضوع لغويّ: صرفيّ، أو نحويّ بين إسهاب واختصار، وليبقى النَّصّ الدُّعائيّ دائرة معارف، تشرئب إليها أقلام العلماء، وتنهل منها قرائحهم،...

الخاتمة

تتّضح لنا من مسارات البحث، جملة من نتائج يمكن إجمالها على نحو ما يأتي:

١. يعتمد الشَّيخ الكفعميّ رحمه الله في الوصف الصَّرفيّ والنَّحويّ على منهجيَّة تستند إلى أصولها الموضوعيَّة، والغرض الأوَّل هو بيان ما في النَّصّ الدُّعائي والنَّصّ المحيط من معنًى ودلالة.

٢. تميّز الرَّصد الصَّرفيّ في كتاب «صفوة الصِّفات»، بمسائل متعدِّدة، منها: أبنية مصادر الأسماء والأفعال، ومعاني الأبنية، والمشتقّات، كاسم الفاعل وأبنية المبالغة، والتَّداخل المبنويّ في المستوى الدَّلاليّ، والتَّذكير والتأنيث والجموع والتَّصغير، وبعض الاشتقاقات والتَّصريفات الأخرى.

٣. تعتمد رؤى الشَّيخ الكفعميّ على ما يراه مناسبًا لمنظومة المشرّح من إجراءات، ولذا كان يعتمد على مقولات علماء العربيَّة في النَّظم اللُّغويَّة، مستندًا فيها إلى معايير من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشَّريف، والفنون الأدبيَّة، فكان كلٌّ من المجالين: الصَّرفيّ والنَّحويّ، قياسًا قائمًا من تشكيل ذلك، تثبته الخبرة الواسعة، والذَّاكرة الطَّويلة، والخلفيّات المعرفيَّة المتعدِّدة لديه.

٤. سلك الشَّيخ الكفعميّ، من الموضوعات النَّحويَّة، ما له اعتبار في الشَّرح والإيضاح، فكان له من التَّوظيف الموضوعيّ في نحو الكلام ومفهومه، مخالفًا لمقولات النَّحويين، والمعارف، كالمضمر وأسماء الإشارة، ثُمَّ في عمل المنصوبات كالنواسخ الفعليَّة، نحو: «رأى»، و«جعل»،

وتسييقها، ثُمّ المفعول المطلق، والحال، والنّداء، بعد ذلك المجرورات، كالمجرور بالحرف والإضافة والقسم، ثُمَّ التَّوابع، كالعطف بالحرف/ النَّسق، وحروف المعاني، وهي إجراءات كان بعضها جاريًا على نحو القياس والحمل، وبعضها في التَّأويل، ورد الأصول إلى الفروع، كالحذف والتَّقدير والاعتماد على الأدلة والقرائن.

٥. قاربت منهجيَّة التَّشريح في كتاب «صفوة الصِّفات» الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّصِّيَّة والتَّداوليَّة الحديثة، وشربت من حقولها، فمسّتها منهجًا وإجراءً، ولاسيما في رصد استعمال الضَّمائر، والإشارة، والقسم، والعطف.

الهوامش

١. وينظر: الأبواب السّبعة الأولى التي عقدها سيبويه (ت١٨٠ هـ) في كتابه، مثلًا: ١/ ١٢ – ٢٦. وما سيأتي من المبحث الثاني من المعاني النَّحويّة وحدّ الكلام عند النَّحويّين من هذا البحث.

قال الشّاطبي (ت٧٩٠هـ)، شارعًا في تعريف الكلام وحدّه وتعيين أجزائه، قال: «هذا الباب مقدِّمة لا بدّ من تقديمها قبل النَّظر في شيء من أبواب النَّحو، إذ لا يتحصَّل شيء من تلك الأبواب إلا بعد تحصيله، ومضمَّنه بيان الكلام وأجزائه وتمييز بعضها من بعض،...». المقاصد الشافية: ١/ ٣١.

وهي رؤية تنطلق من الكلّ في التَّحديد إلى الجزء في البيان والإيضاح، ومن ثَمَّ من إدراك الجزء إلى معرفة الكلّ الأوَّل بعد معرفة أجزائه، في جدل دائر.

٢. المنصف: ١/ ٢.

٣. المصدر نفسه: ١/ ٣– ٤.

٤. المقرَّب: ٤٦.

٥. ارتشاف الضرب: ١/ ٤.

٦. ينظر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها؛ تمام حسان: ٨٢، و١٦٣، ١٧٨، ١٩١، و٢٠٥

٧. ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٣.

٨. سورة يوسف؛ من الآية: ١٠٠.

٩. صفوة الصفات: ١٦٥.

١٠. المصدر نفسه: ٤٥٧.

١١. المصدر نفسه: ١١٠.

١٢. المصدر نفسه: ٣١١.

١٣. سورة طه؛ من الآية: ١١٥.

١٤. سورة العصر، الآية: ٢.

١٥. صفوة الصفات: ١٩٦.

١٦. المصدر نفسه: ١٦٥.

١٧. المصدر نفسه: ٤٤٠.

١٨. المصدر نفسه: ١١٠.

١٩. المصدر نفسه: ١١٥.

٢٠. المصدر نفسه: ٣٥٩.

٢١. المصدر نفسه: ٢٠٧. وفي الكتاب «فِعْلاء... سِيناء». بالكسر، ولعلَّه خطأ طباعيّ، أو وهم في التَّحقيق.

٢٢. المصدر نفسه: ٣١١.

٢٣. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ١/ ٦١، شذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٣٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ٦٧.

٢٤. قال ابن منظور (ت٧١١هـ): «لاق الدواة ليقا، وألاقها إلاقة، وهي أغرب فلاقت لزق المداد بصوفها، وهي لائق لغة قليلة، ولقتها ليقًا أيضًا والاسم منه الليقة، وهي ليقة الدواة التَّهذيب: الليقة ليقة الدواة، وهي ما اجتمع في وقبتها من سوادها بمائها، وحكى ابن الأعرابي دواة ملوقة، أي: مليقة، إذا أصلحت مدادها». لسان العرب، مادة(لاق): ١٠/ ٣٣٤.

٢٥. يقصد: تقويم اللسان.

٢٦. صفوة الصفات: ٨٤- ٨٦.

٢٧. المصدر نفسه: ٨٦.

٢٨. المصدر نفسه: ٢١٨.

٢٩. المصدر نفسه: ٣٠٠- ٣٠١.

٣٠. المصدر نفسه: ٣٥٠.

٣١. المصدر نفسه: ١٦٠.

٣٢. في الكتاب: «فَعْيل»، ولعلَّه خطأ في الطباعة، أو وهم في التَّحقيق. والصَّواب: «فَيْعِل».

٣٣. سورة الروم؛ من الآية: ٢٧.

٣٤. صفوة الصفات: ١٦٢.

٣٥. المصدر نفسه: ٤٣٩.

٣٦. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٩٩، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٤٨٣، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ١/ ٦٥، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٦٨- ٦٨، والمهذَّب في علم التصريف؛ هاشم طه شلاش: ٢٠٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٤٥، والصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٦٧.

٣٧. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف؛ الأنباريّ، [المسألة ٢٨]: ١/ ٢٣٥- ٢٤٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٧٦.

٣٨. المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة؛ عبد الصّبور شاهين: ٤٤، وينظر: المصدر نفسه: ١٠٧.

٣٩. ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٤٥- ١٤٦، والصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٦٧.

٤٠. صفوة الصفات: ٣٥٠.

٤١. المصدر نفسه: ٤٣٩.

٤٢. المصدر نفسه: ٤٤٠.

٤٣. المصدر نفسه: ١٦٠.

٤٤. المصدر نفسه: ٨٥- ٨٦.

٤٥. المصدر نفسه: ٣٠٠- ٣٠١.

٤٦. المصدر نفسه: ٣١١.

٤٧. ينظر: الصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٢٣، و٥٨- ٦٥، والمهذَّب في علم التَّصريف؛ هاشم طه شلاش: ١٩٦، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٧١، و١٧٥، والمنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة؛ عبد الصبور شاهين: ١٠٧، ومناهج البحث في اللُّغة؛ تمَّام حسَّان: ٢١٦، ودور الكلمة في اللغة؛ ستفين أولمان: ١٣٨، وفصول في فقه اللُّغة العربيَّة؛ رمضان عبد التوّاب: ٢٩١.

٤٨. ينظر: الصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٨٥.

٤٩. المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها؛ السّيوطي: ١/ ٢٧٧.

٥٠. ينظر: شرح ابن الناظم: ٣١٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤١٣، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣/ ١٩٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: ٢/ ٤٤٢- ٤٤٤، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ٢/ ١١، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٧٤، والمهذَّب في علم التَّصريف؛ هاشم طه شلاش: ٢٢٩، والصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٨٥- ٨٦، و٩٠، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٧٩- ١٨٠، والنَّحو الوافي؛ عبَّاس حسن: ٣/ ١٧٣، والمنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة؛ عبد الصبور شاهين: ١١٤، ومعاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ٤٦.

٥١. صفوة الصفات: ٢٧٢.

٥٢. المصدر نفسه: ٤٥٦.

٥٣. المصدر نفسه: ٤٥٧.

٥٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٢١، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣/ ١٩٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١١١، وشرح الأشموني بحاشية الصَّبَّان: ٢/ ٤٤٨- ٤٤٨، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ٢/ ١٤، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٧٤، والمهذَّب في علم التَّصريف؛ هاشم طه شلاش: ٢٣٨، والصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ٩٤، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٨٥ – ١٨٦، ومعاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ١٠٥، والنَّحو الوافي؛ عبَّاس حسن: ٣/ ١٨٥ – ١٨٩، والعربية الفصحى؛ هنري فليش: ٧٩.

٥٥. حاشية الصَّبَّان: ٢/ ٤٤٨، وينظر: معاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ١٠٧.

٥٦. صفوة الصفات: ٤٥٧ – ٤٥٨.

٥٧. المصدر نفسه: ٤٥٤، و٤٥٧.

٥٨. المصدر نفسه: ٤٥٥ – ٤٥٦.

٥٩. المصدر نفسه: ٤٥٧.

٦٠. المصدر نفسه: ٢٧٠.

٦١. المصدر نفسه: ٢٧٢.

٦٢. المصدر نفسه: ٤٦١.

٦٣. المصدر نفسه: ٤٦٣.

٦٤. المصدر نفسه: ٢٥٧.

٦٥. في النص الأصلي(لفظيهما) وهو سهو من المحقق.

٦٦. المصدر نفسه: ٢٥٩.

٦٧. سورة الأحزاب؛ من الآية: ٤٣.

٦٨. صفوة الصفات: ٢٦٠.

٦٩. المصدر نفسه: ١١٩.

٧٠. ينظر: الخصائص؛ ابن جني: ٢/ ٢٠١، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٥/ ٩٨، وشرح ابن الناظم: ٥٣٥، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ٢/ ٤٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ٣٣٠، وحاشية الصَّبَّان: ٤/ ١٣٧، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٨٦، ومعاني الأبنية؛ فاضل السامرائي: ١١٩.

٧١. شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٢٤.

٧٢. كذا في نص التَّصريح.

٧٣. شرح التصريح: ٢/ ٤٩٢

٧٤. صفوة الصفات: ٢٧٢.

٧٥. الفروق اللُّغويَّة؛ أبو هلال العسكري: ٨٦- ٨٧.

٧٦. ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٧٢، والمنصف؛ ابن جني: ١/ ١٣٩، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ١٢٤.

٧٧. صفوة الصفات: ٢٧٠.

٧٨. المصدر نفسه: ٢٧٦.

٧٩. المصدر نفسه: ٤٣٩.

٨٠. المصدر نفسه: ٤٥٨- ٤٥٩.

٨١. المصدر نفسه: ٣٥٠.

٨٢. سورة البقرة؛ من الآية: ٢٠.

٨٣. سورة الأحزاب؛ من الآية: ١٣.

٨٤. صفوة الصفات: ٢٦٨.

٨٥. المصدر نفسه: ٧٤.

٨٦. المصدر نفسه: ٣٥٧- ٣٥٨.

٨٧. المصدر نفسه: ٢٩٢- ٢٩٣.

٨٨. المصدر نفسه: ٣١١.

٨٩. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢/ ٤٠٧، و٤١٠، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٥/ ٨٨، وشرح ابن الناظم: ٥٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٢١، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٦٣٦، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٢٩، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ٤٨٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ٣٢٩، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١٢٣- ١٢٤، وحاشية الصَّبَّان: ٤/ ١٣٣، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٨٥- ٨٦، والعربية الفصحى؛ هنري فليش: ٦٩- ٧١، والصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ١٣٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية؛ عبد الصبور شاهين: ١٢٤.

٩٠. شرح التصريح: ٢/ ٤٨٧.

٩١. ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٣٤، وشرح التصريح: ٢/ ٤٨٧، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٨٥- ٨٦.

٩٢. سورة يوسف؛ من الآية: ١٠٠.

٩٣. صفوة الصفات: ١٦٥.

٩٤. المصدر نفسه: ٣٠٢- ٣٠٣.

٩٥. المصدر نفسه: ٢٢٥.

٩٦. المصدر نفسه: ١١٣.

٩٧. ينظر: شرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٥/ ٢، و٦، وشرح ابن الناظم: ٥٤٧،

وشرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ٢/ ٢٦٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٦٥، و٣٦٩، و٣٧١، و٣٨٧، و٣٩٦، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ١/ ٤٠١، و٢/ ٥٦٦، و٥٨٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٥٢، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ٥١١، و٥١٣، و٥١٩- ٥٢٠، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ٣٤٨، و٣٥١، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١٢٧، وحاشية الصَّبَّان: ٤/ ١٦٨، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٩٧، و٩٩، و١٠١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ٢٠١، و٢٠٤، والعربية الفصحى؛ هنري فليش: ٦٣، و٦٥- ٦٦، والمنهج الصوتي للبنية العربية؛ عبد الصبور شاهين: ١٢٦، و١٢٩، و١٣١، والمهذَّب في علم التصريف؛ هاشم طه شلاش: ١٦٤، و١٦٧، و١٧٢، والصرف الوافي؛ هادي نهر: ١٥١- ١٥٨، و١٦٧.

٩٨. شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٦٥.

٩٩. شرح المفصّل: ٥/ ٢.

١٠٠. ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٧١، و٣٨٧.

١٠١. ينظر: شرح الرضي على الكافي: ٣/ ٣٦٥.

١٠٢. شرح المفصَّل: ٥/ ٦.

١٠٣. شرح ابن الناظم: ٥٤٧.

١٠٤. المصدر نفسه: ٥٤٧.

١٠٥. صفوة الصفات: ٢٢٥.

١٠٦. المصدر نفسه: ١٣٢.

١٠٧. المصدر نفسه: ٣٥٦.

١٠٨. المصدر نفسه: ٢٣٠- ٢٣١.

١٠٩ . المصدر نفسه: ٨٤.

١١٠ . المصدر نفسه: ١٤٨ .

١١١ . المصدر نفسه: ٢٠٤ .

١١٢ . المصدر نفسه: ٢٩٢ .

١١٣ . المصدر نفسه: ١١٩ .

١١٤ . المصدر نفسه: ١٠٩ .

١١٥ . المصدر نفسه: ١٩٣ – ١٩٤ .

١١٦ . المصدر نفسه: ٧٤.

١١٧ . المصدر نفسه: ١٩٣ .

١١٨ . سورة سبأ؛ من الآية: ٢٨ .

١١٩ . صفوة الصفات: ١٩٥ .

١٢٠ . المصدر نفسه: ٣٢٥– ٣٢٦.

١٢١ . سورة لقمان، الآية: ٢٧ .

١٢٢ . صفوة الصفات: ١٣٤ – ١٣٥ .

١٢٣ . المصدر نفسه: ٢٠١ .

١٢٤ . شذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ١١٢ ، وينظر: الصَّرف الوافي؛ هادي نهر: ١٧٦ .

١٢٥ . ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٣/ ٣٦، واللُّمع؛ ابن جني: ٣٣٠، والمقرب؛ ابن عصفور: ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية؛ ابن مالك: ٢/ ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب؛ الرضي: ١/ ١٣١، ومجموعة الشافيَّة: ١/ ٧٠، وشرح ابن الناظم: ٥٦٠– ٥٦٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٧٧– ٤٨٩، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ٢/ ٥٥٩– ٥٨٦، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ٣٧٧– ٣٩٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١٣٠، والمهذَّب في

علوم التَّصريف؛ هاشم طه شلاش: ٣٣٤- ٣٣٩، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي: ٢٣١، والنَّحو الوافي؛ عباس حسن: ٤/ ٥١٥.

١٢٦. صفوة الصفات: ٣٠٢- ٣٠٣.

١٢٧. شرح التَّصريح؛ الأزهري: ٢/ ٤٨٨.

١٢٨. صفوة الصفات: ٤٦٢.

١٢٩. المصدر نفسه: ١٩١. وينظر: المصدر نفسه: ٢٩٢- ٢٩٣.

١٣٠. المصدر نفسه: ٢٦٥.

١٣١. المصدر نفسه: ١٩٣- ١٩٤.

١٣٢. المصدر نفسه: ٧٤.

١٣٣. المصدر نفسه: ٢٩٢- ٢٩٣.

١٣٤. ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٢، والمقتضب؛ المبرِّد: ١/ ١٤١، والأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ١/ ٣٦، وتوجيه اللمع؛ ابن الخباز: ٦٢، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ١/ ١٣، وشرح ابن الناظم: ٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١، ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ٢/ ٤٩٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٤، والمقاصد الشافية؛ الشاطبي: ١/ ٣١، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ١/ ١٥، وهمع الهوامع؛ السّيوطي: ١/ ٤٨، و٥٢، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١٦٧، وحاشية الصَّبَّان: ١/ ٥٤.

١٣٥. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح؛ عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٦٨- ٦٩، وشرح المفصَّل: ١/ ٢٠، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٤٣- ٤٥، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ١٦.

١٣٦. شرح المفصَّل: ١/ ٢٠.

١٣٧. شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٦.

١٣٨ . أوضح المسالك: ١/ ١٢ .

١٣٩ . المصدر نفسه: ١/ ١٢ – ١٣ .

١٤٠ . صفوة الصفات: ١٤٤ .

١٤١ . الخصائص: ١/ ٢٧ – ٢٨ .

١٤٢ . ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٥، والأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ١/ ١٤٨، وتوجيه اللُّمع؛ ابن الخبَّاز: ٢٩٦، و٣٠١، وشرح التَّسهيل؛ ابن مالك: ١/ ١١٤، وشرح ابن الناظم: ٣٣، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسيّ: ٢/ ٩٠٧، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ١/ ٩٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢١٨، وحاشية الصَّبَّان: ١/ ١٧٩ .

١٤٣ . ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٥، وشرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ٢/ ١٣٦، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ٣٦– ٣٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢١٩ .

١٤٤ . ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١/ ١٤٩، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٣/ ٨٤، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٩١١، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢٢٣ .

١٤٥ . شرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ٩٧ .

١٤٦ . شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠١ .

١٤٧ . شرح التسهيل؛ ابن مالك: ١/ ١١٨ . وينظر: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٧٧ .

١٤٨ . همع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢٦٣، وينظر: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٩٤١ .

١٤٩ . شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠٦ . وينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٦ .

١٥٠. ينظر: الخصائص؛ ابن جني: ٢/ ١٩٣، ونتائج الفِكَر؛ السهيلي: ١٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٠١، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢٤٦.

١٥١. شرح المفصَّل: ٣/ ٨٤.

١٥٢. شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٨.

١٥٣. ينظر: النَّصّ والخطاب والإجراء؛ دي بوجراند: ١٧٢، و٣٢٠، و٣٣٢، ولسانيات النص؛ محمد خطابي: ١٦، ونحو النَّصّ؛ أحمد عفيفي: ١١٦، وأصول تحليل الخطاب؛ محمد الشاوش: ١/ ١٢٣، وعلم اللُّغة النَّصِّيّ؛ صبحي إبراهيم الفقي: ١/ ١١٦، و١٤٣، ١٦١.

١٥٤. ينظر: العربية الفصحى؛ هنري فليش: ١٦٥، والتداولية؛ جورج يول: ٢٧- ٣٦، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر؛ محمود أحمد نحلة: ١٥- ٢٥، والتداولية؛ جواد ختام: ٧٥-٨٣.

١٥٥. صفوة الصفات: ٨٤.

١٥٦. المصدر نفسه: ٧٣.

١٥٧. المصدر نفسه: ٣٠٢.

١٥٨. المصدر نفسه: ٢٧٠.

١٥٩. المصدر نفسه: ١٢٤.

١٦٠. المصدر نفسه: ١١٦.

١٦١. المصدر نفسه: ٢٣٦.

١٦٢. شرح المفصَّل؛ ابن يعش: ٣/ ١٢٦، وينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٥، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ١/ ٢٣٣، وشرح ابن الناظم: ٥١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٧١، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٢/ ٩٧٤، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٩٩، وأوضح المسالك؛ ابن

هشام الأنصاري: ١/ ١٢٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٣٠ – ١٣٤، وحاشية الصَّبَّان: ١/ ٢٢٧.

١٦٣. شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١/ ٢٢٧.

١٦٤. ينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢٨١.

١٦٥. شرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ١٤٢.

١٦٦. صفوة الصفات: ٤٢٧ – ٤٢٨.

١٦٧. المصدر نفسه: ٤٢٧ – ٤٢٨.

١٦٨. سورة البقرة؛ من الآية: ٢٣٣.

١٦٩. صفوة الصِّفات: ١١٤.

١٧٠. ينظر: شرح ابن الناظم: ١٥٧، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢/ ٧٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٦٢، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ١/ ٣٩٤– ٣٩٥، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٥١.

١٧١. تفسير البحر المحيط: ٢/ ٣٤٣.

١٧٢. ينظر: الأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ٧١، و٧٢– ٧٤، وشذا العرف؛ أحمد الحملاوي: ٤٨.

١٧٣. ينظر: الأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ١/ ١٥٨، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٧/ ٦٢، وشرح ابن الناظم: ١٤١، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٣٥، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٩، و١٥٧، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ١٧٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤١٦، و٥٣٣، وشرح التّصريح؛ الأزهري: ١/ ٤٦٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٥٣٧، وحاشية الصَّبَّان: ٢/ ٢٦، ١٢٥.

١٧٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٤.

١٧٥ . ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١/ ٢١٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٢٧٤،

١٧٦ . شرح ابن الناظم: ١٤١ .

١٧٧ . أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢/ ٢٩ .

١٧٨ . صفوة الصفات: ١٩٣ – ١٩٤ .

١٧٩ . سورة الحج؛ من الآية: ٦٣ .

١٨٠ . سورة آل عمران؛ من الآية: ٢٣ .

١٨١ . سورة البقرة؛ من الآية: ١٢٨ .

١٨٢ . سورة النجم، الآية: ٣٥.

١٨٣ . سورة محمد؛ من الآية: ٣٠.

١٨٤ . سورة الفرقان؛ من الآية: ١٢ .

١٨٥ . صفوة الصفات: ١٩٤ .

١٨٦ . سورة الأعراف؛ من الآية: ٢٧ .

١٨٧ . سورة الزخرف؛ من الآية: ١٩ .

١٨٨ . سورة الأنبياء؛ من الآية: ٣٠.

١٨٩ . سورة النحل؛ من الآية: ٩١ .

١٩٠ . سورة الرعد؛ من الآية: ١٦ .

١٩١ . سورة الإسراء؛ من الآية: ٣٩.

١٩٢ . سورة الأنعام؛ من الآية: ١ .

١٩٣ . صفوة الصفات: ١٥٧ – ١٥٩ .

١٩٤ . المصدر نفسه: ٣٥٠.

١٩٥ . ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١/ ١٥٨ – ١٥٩، وشرح المفصّل؛ ابن

يعيش: ١/ ١١٠، وشرح ابن الناظم: ١٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٥، و٢٩٨، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢/ ١٨١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٧، وشرح التّصريح؛ الأزهري: ١/ ٤٩٠، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٩٤، وحاشية الصبان: ٢/ ١٥٩ – ١٦٠.

١٩٦. ينظر: شرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ١/ ١١٠.

١٩٧. ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٩٤.

١٩٨. صفوة الصفات: ٣٥٦.

١٩٩. المصدر نفسه: ٣٦١. كذا في النَّصّ.

٢٠٠. شرح المفصّل: ١/ ١١٩ – ١٢٠.

٢٠١. ينظر: الأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ١/ ١٦٣، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٢/ ٥٥، و٥٩، وتوجيه اللُّمع؛ ابن الخبَّاز: ٢٠٢، وشرح ابن الناظم: ٢٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٧، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٣٤، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٢/ ٢٥٧، و٢٦٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٢٥، وشرح بالتصريح؛ الأزهري: ١/ ٥٦٩، و٥٧٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٢٩٣، والأشباه والنَّظائر؛ السّيوطي: ٢/ ٨٣، وحاشية الصَّبَّان: ٢/ ٢٥٠.

٢٠٢. الأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ١/ ١٦٣.

٢٠٣. همع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٢٩٩.

٢٠٤. صفوة الصفات: ٤٣٧.

٢٠٥. ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢٩١، و٢/ ١٩٦، والأصول في النحو؛ ابن السراج: ١/ ٣٢٩، و٣٣٨، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ١/ ١٢٧، و٢/ ١٦، و٨/ ١١٨، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ٢٤٢، و٢٥٧، وشرح ابن

الناظم: ٤٠١، و٤٠٦، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤٤، و٣٨٣، وشرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ٢٠٢، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٤/ ٥، و٣٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥٥، و٢٥٨، و٢٦٥، وشرح التصريح؛ الأزهـري: ٢/ ٢٠٥، و٢٠٨، و٢٢٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٢٣، و٣٤، و٦٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١٠٣، و١٦٣، وحاشية الصَّبَّان: ٣/ ١٩٧، و٢١٦.

٢٠٦. ينظر: حاشية الصَّبَّان: ٣/ ١٩٧.

٢٠٧. ينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٣٢.

٢٠٨. ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٤.

٢٠٩. شرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ٢٠٨.

٢١٠. ينظر: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٦٣- ٦٤.

٢١١. صفوة الصفات: ٧٣- ٧٤.

٢١٢. ينظر: شرح المفصّل؛ ابن يعيش: ٢/ ١١٧، و٨/ ٧، وشرح ابن الناظم: ٢٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٢، و٤/ ٢٦١، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣/ ٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣، و٤٥، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ٦٣٠، ٦٣٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٤١٣- ٤١٤، وحاشية الصَّبَّان: ٢/ ٣٠٢.

٢١٣. صفوة الصفات: ٨٨.

٢١٤. سورة الأنفال، الآية: ٦٨.

٢١٥. صفوة الصفات: ٨٩.

٢١٦. سورة الأعراف؛ من الآية: ١٣٧.

٢١٧. صفوة الصفات: ٢٢٥.

٢١٨. ينظر: اللُّمع؛ ابن جني: ٢٨٦، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٩/ ٩٠، وتوجيه اللُّمع؛ ابن الخبَّاز: ٤٧٤، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ٦٣، و٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٩٩، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ١٧٦٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ٨٦، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٤٧٧.

٢١٩. اللمع؛ ابن جني: ٢٨٦.

٢٢٠. ينظر: شرح المفصّل؛ ابن يعيش: ٩/ ١٠١، والجنى الداني؛ المرادي: ١٥٤.

٢٢١. شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٢٠.

٢٢٢. صفوة الصفات: ٢٣٤.

٢٢٣. المصدر نفسه: ٢٧٠.

٢٢٤. المصدر نفسه: ٣٦٢.

٢٢٥. المصدر نفسه: ٣٦٣.

٢٢٦. ينظر: الأصول في النَّحو؛ ابن السراج: ٢/ ٥، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٢/ ١١٨، وشرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ٨٧، و١١٠، وشرح ابن الناظم: ٢٧٢، و٢٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٠٢، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ١٧٩٩، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣/ ٧٥، و١٠٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٣، و٤٥، وشرح التَّصريح؛ الأزهري: ١/ ٦٧٣، و٦٧٧، و٦٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٥٠٠، و٥١٦، وحاشية الصَّبَّان: ٢/ ٣٥٦، و٣٦٢.

٢٢٧. شرح التسهيل: ٣/ ٩١.

٢٢٨. صفوة الصفات: ١٨٠.

٢٢٩. سورة الأنبياء؛ من الآية: ٧٣.

٢٣٠. صفوة الصفات: ٢٦٧. وينظر: المصدر نفسه: ١٢٣، و٢٣٦.

٢٣١. ينظر: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ١١٠، وشرح ابن الناظم: ٢٧٧، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ١٨١٩، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ٣/ ١٠٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٥، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ٦٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٥١٦، وحاشية الصَّبَّان: ٢/ ٣٦٢.

٢٣٢. سورة النمل؛ من الآية: ٨٧.

٢٣٣. صفوة الصفات: ٤٦١- ٤٦٢.

٢٣٤. ينظر: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ١٨١٨- ١٨١٩، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ٦٩٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٥١٦.

٢٣٥. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٨٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٠، شرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ١٠٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ١٤١، وحاشية الصبان: ٣/ ٨٣.

٢٣٦. ينظر: شرح المفصّل؛ ابن يعيش: ٣/ ٣٨.

٢٣٧. شرح ابن الناظم: ٣٥٠.

٢٣٨. ينظر: شرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ١٠٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ١٤٥.

٢٣٩. ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٥١، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ١١٠، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ١٤٥.

٢٤٠. صفوة الصفات: ٢٢٥.

٢٤١. ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٣٧- ٤٣٩، والأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢/ ٢٣، و٥٥، وشرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٣/ ٧٤، و٨/ ٨٨، وشرح ابن الناظم: ٣٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣١، و٤/ ٣٨١، وارتشاف

الضّرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ١٩٧٥، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٤، و٢٢٦، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ١٥٣، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ٩٧، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ١٨٥، وحاشية الصَّبَّان: ٣/ ١٣١.

٢٤٢. شرح اللُّمع: ٢٨٣.

٢٤٣. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٨١، والجنى الداني؛ المرادي: ١٥٨، ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٤٦٣، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ١٥٣، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ١٨٦.

٢٤٤. ينظر: أصول تحليل الخطاب؛ محمد الشاوش: ١/ ٤٠١، وما بعدها، ولسانيّات النص؛ محمد خطابي: ١٠٠، وما بعدها. ونحو النص؛ أحمد عفيفي: ١٢٩.

٢٤٥. صفوة الصفات: ٢١١.

٢٤٦. المصدر نفسه: ٢٣٤.

٢٤٧. المصدر نفسه: ٢٤٢.

٢٤٨. المصدر نفسه: ٢٢١.

٢٤٩. شرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٦.

٢٥٠. المصدر نفسه: ٣٦٢- ٣٦٣.

٢٥١. أورد الأستاذ المحقّق علمين لهذه اللقب» «الطبرسي»، أحدهما: الخبيصي شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد النحوي (ت٧٣١هـ)، وله الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب. والآخر: الراعي شمس الدين محمد بن محمد المالكي النحوي (ت٨٥٣هـ) وله تصانيف عديدة في النحو. ينظر: هامش صفوة الصفات: ٤٥٢.

٢٥٢. صفوة الصفات: ٤٥٢.

٢٥٣. المصدر نفسه: ٤٥٣.

٢٥٤. المصدر نفسه: ٤٥٣.

٢٥٥. ينظر: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ٢٣٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٤- ٣٣٥، وارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ٢٠١٣، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ١٨٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٣/ ٢٢١.

٢٥٦. صفوة الصفات: ١١٢.

٢٥٧. أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٣٠.

٢٥٨. ينظر: شرح ابن الناظم: ٨، ورصف المباني؛ المالقي: ٩٩، والجنى الداني؛ المرادي: ٢٥، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٢٥- ٢٦.

٢٥٩. ينظر: شرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٨/ ٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٥٩، والجنى الداني؛ المرادي: ٢٠، وأوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٣١، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٢٥

٢٦٠. ينظر: شرح ابن الناظم: ١٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٥، وشرح التصريح؛ الأزهري: ١/ ٤٥، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ١/ ٧٠.

٢٦١. ينظر: شرح المفصَّل؛ ابن يعيش: ٦/ ١٥، و٤٠، وشرح قطر الندى: ٥٧، و٦١، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١١٢.

٢٦٢. كتاب سيبويه: ٣/ ٥.

٢٦٣. صفوة الصفات: ٤٤١.

٢٦٤. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢/ ١٤٧، وشرح التَّسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ٣٢٩، وشرح ابن الناظم: ٤٧٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٠، ورصف المباني؛ المالقي: ١٩٣، والجنى الداني؛ المرادي: ٢١٦، ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٤١، وشرح قطر الندى: ٥٧، وشرح ابن

عقيل: ٢/ ٣٤١، والأشباه والنظائر؛ السيوطي: ٢/ ١١٢، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٥٣٨، و٥٤٥.

٢٦٥. ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ٢/ ١٥٦، وشرح المفصّل؛ ابن يعيش: ٢/ ١٠٩، وشرح التّسهيل؛ ابن مالك: ٣/ ٣٦٤، وشرح ابن الناظم: ٤٩١، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٨١، ورصف المباني؛ المالقي: ٣٥٠، وارتشاف الضّرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٤/ ١٨٥٥، و١٨٩٣، والجنى الداني؛ المرادي: ٢٦٦، ومغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ١/ ٣٦٥، وشرح قطر الندى: ٦١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣٦٤، وشرح التصريح؛ الأزهري: ٢/ ٣٩٣، و٣٩٦، وهمع الهوامع؛ السيوطي: ٢/ ٣٥٩، والأشباه والنَّظائر؛ السيوطي: ٢/ ١١٤،

٢٦٦. صفوة الصفات: ٤٣٧.

٢٦٧. المصدر نفسه: ٤٢٨.

٢٦٨. سورة الحجرات؛ من الآية: ٢.

٢٦٩. سورة يوسف؛ من الآية: ٨٥.

٢٧٠. سورة الأعراف؛ من الآية: ١٢.

٢٧١. سورة طه؛ من الآية: ٧٥.

٢٧٢. صفوة الصفات: ١٢٧ – ١٢٨.

٢٧٣. المصدر نفسه: ٤٦٣ – ٤٦٤.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

١. آفاق جديدة في البحث اللُّغويّ المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.

٢. أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ٢٠٠٣م.

٣. ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسيّ(مُحمّد بن يوسف، ت٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّواب، د١، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، مصر، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤. الأشباه والنَّظائر في النَّحو، السّيوطيّ(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس «نحو النَّصّ»، محمد الشاوش، ط١، جامعة منّوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، تونس، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٦. الأصول في النّحو، أبو بكر بن السّرّاج(مُحمّد بن سهل النّحويّ البغداديّ، ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ، ط٣، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريّين والكوفيّين، أبو بركات الأنباريّ(عبد الرحمن بن مُحمّد بن أبي سعيد النّحويّ، ت٥٧٧هـ)، ومعه: كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التّراث العربيّ، مصر، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ(جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٩. التّداوليّة «PRAGMATICS»، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، ط١، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٠. التداولية، أصولها وتجاهاتها، جواد ختام، ط١، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

١١. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، ت٧٤٥هـ): تح: د. عبد الزراق المهيري، ط١، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

١٢. توجيه اللُّمَع، شرح كتاب اللُّمع لأبي الفتح بن جني، ابن الخبّاز(أحمد بن الحسين، ت٦٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، المراديّ(الحسن بن قاسم، ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م.

١٤. حاشية الصَّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعيني، الصَّبّان(أبو العرفان مُحمّد بن عليّ، ت١٢٠٦ هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، القاهرة، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢م.

١٥. الخصائص، ابن جني(أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ)، تح: مُحمّد عليّ النّجار، قدم له: د. عبد الحكيم راضي، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ م.

١٦. دور الكلمة في اللُّغة، ستيفن أولمان، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه: د. كمال بشر، ط١٢، دار غريب، القاهرة.(د. ت).

١٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقيّ(أحمد بن عبد نور، ت ٧٠٢هـ)، تح: أ. د. أحمد محمد الخرّاط، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

١٨. شذا العرف في فن الصرف، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت لبنان،(د. ت).

١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمدانيّ، ت ٧٦٩هـ)، ومعه: كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر، ١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤ م.

٢٠. شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، ابن النّاظم(أبو عبد الله بدر الدين

مُحمّد ابن الإمام جمال الدين مُحمّد بن مالك، ت ٦٨٦ هـ)، تح: محمد باسل عيود السّود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

٢١. شرح التَّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصَد، ابن مالك النَّحويّ(جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطائيّ الأندلسيّ، ت٦٧٢هـ)، تح: محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السّيّد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٢. شرح التَّصريح على التَّوضيح، أو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، الأزهريّ(خالد بن عبد الله، ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكُتُب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٣. شرح جمل الزّجاجيّ(الشّرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيليّ(أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن مُحمّد، ٥٩٧- ٦٦٩هـ)، تح: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٤. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترآباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلاميّة، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٢٥. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترآباذي(محمد بن الحسن النَّحويّ، ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، للعالم الجليل: عبد القادر البغداديّ، صاحب خزانة الأدب،(ت١٠٩٣هـ)، حقّقهما، وضبط غريبهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزّفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٦. شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ابن هشام الأنصاريّ،(أبو مُحمّد عبد الله جمال الدين بن هشام، ت٧٦١هـ)، ومعه: كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد، منشورات الفيروز آبادي، قم، ١٣٨٢ هـ.

٢٧. شرح الكافية الشّافية، ابن مالك(جمال الدّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، ت ٦٧٢ هـ)، تح: على محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

٢٨. شرح المفصّل للزمخشريّ(ت٥٣٨هـ)، ابن يعيش(الشيخ موفق الدين بن عليّ، ت٦٤٣هـ)، عالم الكُتُب، بيروت،(د. ت).

٢٩. الصَّرف الوافي دراسة وصفيَّة تطبيقية في الصرف، وبعض المسائل الصوتيَّة، د. هادي نهر، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، ساعدت الجامعة المستنصرية، مطبعة الموصل، بغداد، ١٩٨٩ م.

٣٠. صفوة الصِّفات في شرح دعاء السمات، الشيخ الكفعميّ،(إبراهيم بن علي بن الحسن، ت٩٠٥هـ)، تحقيق: السيد حسين هادي الموسوي، العتبة الحسينية المقدمة، قسم الشؤون الفكريَّة والثقافيَّة، شعبة إحياء التراث الثقافي والديني، كربلاء، العراق، ط١ ١٤٣٩ هـ- ٢٠١٨م.

٣١. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، دار الشروق، بيروت لبنان، ١٩٨٦ م.

٣٢. علم اللُّغة النَّصِّيّ بين النَّظريَّة والتَّطبيق، دراسة تطبيقيَّة على السّور المكيَّة، د. صبحي إبراهيم الفقي، ط١، دار قباء، القاهرة، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣. الفروق اللُّغويَّة، أبو هلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري(المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حقّقه وعلّق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.(د. ت).

٣٤. فصول في فقه اللُّغة العربيَّة، د. رمضان عبد التوّاب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣٥. كتاب سيبويه، سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السّلام مُحمّد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣٦. لسان العرب، ابن منظور(أبو الفضل جمال الدّين مُحمّد بن مكرم الأفريقيّ المصريّ، ت٧١١هـ)، ط١، دار صادر، بيروت.(د. ت).

٣٧. لسانيّات النَّصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت لبنان، ٢٠٠٦م.

٣٨. اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٣م.

٣٩. اللُّمَع في العربيَّة، ابن جني(أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٤٠. مجموعة الشافيَّة من علمي الصرف والخطّ، تحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها للجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة، علم الكتب، بيروت لبنان، ط٣ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤١. المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر، ت٩١١هـ)، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي حمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٤٢. معاني الأبنية في العربيَّة، فاضل السامرائي، جامعة الكويت، كلية الآداب، الكويت، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨١م.

٤٣. مغني اللّبيب عن كُتُب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ(جمال الدّين بن يوسف، ت٧٦١هـ)، حقّقه وعلق عليه، د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، تهران، ط١ ١٣٧٨هـ.

٤٤. المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، الشَّاطبي(الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، ت٧٩٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومن أساتذة آخرين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التُّراث الإسلاميّ، ط١ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٤٥. المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي عليّ النّحويّ(ت٣٧٧هـ)، عبد القاهر الجرجانيّ(أبو بكر بن عبد الرحمن، ت٤٧٤هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، ١٩٨٢م.

٤٦. المقتضب، المبرّد(أبو العباس مُحمّد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، تح: مُحمّد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٤٧. المقرّب، ابن عصفور(عليّ بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ)، تح: د. أحمد عبد السّتار الجواريّ، و: د. عبد الله الجبوريّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٨٦م.

٤٨. مناهج البحث في اللُّغة، د. تمّام حسّان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء،

المغرب، ١٤٠٠ هـ- ١٩٧٩ م.

٤٩. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النَّحوي البصري، تح لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة وزارة المعارف العمومية إحياء التراث القديم إدارة الثقافة العامة، مصر، ١٣٧٣ هـ- ١٩٥٤ م.

٥٠. المنهج الصَّوتي للبنية العربيَّة، رؤية جديد في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥١. المهذَّب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ط١، منشورات العطار، ١٤٣٥ هـ- ٢٠١٤ م.

٥٢. نتائج الفِكَر في النَّحو، السّهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت٥٨١ هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.

٥٣. نحو النَّصّ، اتّجاه جديد في الدَّرس النَّحويّ، د. أحمد عفيفي، ط١، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١ م.

٥٤. النَّحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة، الأستاذ: عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت لبنان، ط١ ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

٥٥. النَّصّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: أ. د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢ ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

٥٦. هَمْع الهَوَامِع في شرح جَمع الجَوَامِع، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١ هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة مصر.